بحث بعنوان

إصلاح غلط المحدِّثين للخطَّابى

"فى ميزان النقد اللغوى"

دكتور

صفوت محمود المتولى السيد

المدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بدمياط الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد..

فمن أشرف العلوم قدراً ، وأعلاها نسباً ، علم الحديث ، و يدور هذا العلم فى فَلَكِ أمرين ، هما المتن [1] والإسناد [2] ، وقد أُنيط الإسنادُ بطائفةٍ من العلماء لا يجيده غيرهم ، ويسمى علم الرجال ، ولا مُكْنَة على ارتياده إلا من ذويه الذين سبروا أغواره . أما المتن فهو صُلْب الكلام المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ، وهو مشاعٌ بين العلماء فى شتى الفنون والمعارف ، يغترفون منه ما شاءوا لما شاءوا ، وهذا موضوع البحث الذى نحن بصدده ، فقد خطّأ بعضُ اللُّغويين كثيراً من المحدِّثين والرواة فى بعض الأحرف ، وقد حالفهم التوفيقُ تارةً وجانبهم تارةً أخرى ، وانبعاثاً من أن كلاً يُؤخذ منه ويرد إلا المعصوم صلى الله علي وآله وصحبه وسلم . ولَّيْتُ وجهى تلقاء هذا البحث ، لإبراز ما نسبه بعض العلماء من لحنٍ إلى المحدِّثين. فكم من كلمات أنكروها ولها وجهٌ صحيحٌ فى العربية منصوصٌ عليه فى المعجماتِ وكتبِ اللغة . كما قاموا أحياناً بترجيح وجهٍ على وجهٍ ، مع أن السياق يحتملهما جميعاً بدرجة واحدة. بل ربما كان

---

(١) المتن:" هو ما ينتهى إليه السند من الكلام". منهج النقد فى علوم الحديث ، ص ٣٣، لنور الدين محمد عتر الحلبى ، دار الفكر ، دمشق، سورية ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م .

(٢) أما السند أوالإسناد: فالمراد بهما عند المحدثين : حكاية رجال الحديث الذين رووه واحداً عن واحد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.أو إضافة الحديث إلى قائله . السابق ذاته بتصرف .

المرجوح أولى من الراجح، وسيتضح ذلك جلياً بعد ولوجِ البحثِ ، وقراءةِ أركانه ، وممن لمعت أسماؤهم فى مضمار إصلاح لحن المحدِّثين الإمامُ الجليلُ الخطابيُّ (المتوفى: ٣٨٨هـ) ، صاحب كتاب (إصلاح غلط المحدِّثين) قال الخطابى رحمه الله تعالى:" هذه ألفاظٌ من الحديث يرويها أكثرُ الرُّواةِ والمُحَدِّثينَ ملحونةً ومُحرَّفَةً أصلحناها لهم وأخبرنا بصوابها، وفيها حروفٌ تحتملُ وجوهاً اخترنا منها أَبْيَنَهَا وأَوْضَحَها "[1] . وقد توفَّر البحث على الكلمات التى خطَّأ فيها الخطابى المحدِّثين بقوله مثلاً : وهو غلط ، أو قولِهِ : والصوابُ كذا ، أو قولِهِ: وإنّما هو كذا ، أو والعَوامُّ يروونَهُ كذا ، وما إلى ذلك من العبارات التى تدل على التخطئة والتلحين .

كما تعرض البحث للكلمات التى رجَّح الخطابيُّ فيها وجهاً على وجه دون مرجِّح ، أوكان المرجوحُ فيها أشهرَ من الراجح روايةً ، مع التساوق فى الوجهة اللغوية . ومن ذلك قوله (ص) :" (ما مِن أَحدٍ إلا وله شَيْطانٌ، قِيلَ: ولكَ يا رسولَ اللهِ قال: ولِي، إلا أنَّ الله تعالى أعانني عليه فأَسْلَمُ) . عامَّة الرواةِ يقولونَ: فأَسْلَمَ، على مذهب الفِعْلِ الماضي، يريدونَ أنّ الشيطان قد أَسْلَمَ إلا سُفيانَ بنَ عُيَيْنة فإنَّهُ يقولُ: فأَسْلَمُ أي أَسْلَمُ من شَرِّهِ، وكانَ يقولُ: الشيطانُ لا يُسْلِمُ" [2] . وفى شرح السيوطى ما يدل على رجحان رواية الفتح عند القاضى والنووى[3] . وسيأتى تفصيله .

---

(١) إصلاح غلط المحدثين للخطابى ، ص١٩، تحقيق: د. محمد على عبد الكريم الردينى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى١٤٠٧

(٢) السابق ، ص٥٨،١٩

(٣) شرح السيوطى على مسلم١٦٧/٦ ، ويسمى: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ، تحقيق: أبى إسحاق الحوينى الأثرى ، دار ابن عفان للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، الخبر ،الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

ولم يعرِّج البحث على الأحرف التى أشار الخطابى فيها إلى جواز الوجهين ، ومثاله :"قولُهُ، صلّى الله عليه وسلّم: (لا تُضارُونَ في رُؤيتِهِ) . يُروَى بالتخفيف، أي لا يصيبكم ضَيْرٌ، وتُضارُّون، مشدَّد، من الضِّرارِ، أي لا يُضارّ بعضُكم بعضاً بأنْ تتنازعوا فتختلفوا فيقع بينكم الضِّرارُ" (١) . ومثلُهُ قوله (ص): (لا تُضَامُونَ في رُؤْيتِهِ، وتُضامُّونَ) . الأُولى خفيفة ، من الضَّيْمِ. والأخرى مشدّدة، مِن التّضامِّ والتداخُلِ"(٢) . ومنه أيضاً :"قولُ عائشةَ، رضي اللهُ – تعالى– عنها: (كانَ رسولُ اللهِ، صلّى الله عليه وسلّم، أَمْلَكَكُم لأَرَبِهِ) أكثرُ الرواةِ يقولونَ: لإِرْبِهِ. والإِرْبُ: العُضْو، وإنّما هو لأَرَبَه، مفتوحة الألف والراء، وهو الوَطَرُ وحاجةُ النّفْسِ. وقد يكونُ الإِرْبُ الحاجةَ أيضاً، والأوَّلُ أَبْيَنُ" (٣).

وإن كان لا وجه لقوله (أبين) ، فقد أشار ابن الأثير إلى الوجهين دون ترجيح ، جاء فى النهاية :"وَمِنْهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ «كَانَ أَمْلَكَكُم لِإِرَبِهِ» أَيْ لِحَاجَتِهِ، تَعْنِي أَنَّهُ كَانَ غَالِباً لِهَوَاهُ.وَأَكْثَرُ المحدِّثين يَرْوُونَهُ بِفَتْحِ الهمزة وَالرَّاءِ يَعْنُونَ الْحَاجَةَ، وَبَعْضُهُمْ يَرْوِيهِ بِكَسر الهَمزة وَسُكُونِ الرَّاءِ، ولَه تَأْوِيلَانِ: أَحدهما: أَنَّهُ الْحَاجَةُ، يُقَالُ فِيهَا الأَرَبُ، والإِرْبُ والإِرْبَةُ والمَأْرُبَة والمَأْرَبَة، وَالثَّانِي: أَرَادَتْ بِهِ الْعُضْوَ، وَعَنَتْ بِهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ الذَّكَرَ خَاصَّةً" (٤) . لا سيما وقد وردت لغة كسر الهمزة وسكون الراء مع زيادة التاء فى القرآن الكريم،

---

(١) الإصلاح ، ص٦٦

(٢) السابق ذاته .

(٣) السابق ، ص٢٤

(٤) النهاية لابن الأثير ٣٦/١(أ ر ب) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

قال تعالى : (غير أولى الإربة من الرجال) أى الحاجة إلى النساء [1] . والله تعالى أعلم .

كما لم يتعرض البحث لما ورد فيه نصٌ صريحٌ عن النبى (ص) ، ومن ذلك قوله (ص) :" لا يقولن أحَدُكُم نسيتُ آيةَ كَيْتَ وكَيْتَ، إنَّما نُسِّىَ) " [2] . وكذا الأحاديث التى لا مجال للخوض فيها ، لصحتها من جانب المعنى ، أو من جانب السماع اللغوى ، مثال الأول : "نَهْيُهُ، صلّى الله عليه وسلّم، عن الحِلَقِ قبلَ الصلاة في يوم الجمعةِ وعن التّحَلُّقِ أيضاً. يرويه كثيرٌ من المحدِّثين: عن الحَلْقِ قبلَ الصلاةِ. ويتأوّلونَهُ على حِلاقِ الشّعرِ. وقالَ لى بعضُ مشايخِنا: لم أَحْلِقْ رأسي قبلَ الصلاةِ نحواً من أربعينَ سنةً بعدما سمعتُ هذا الحديثَ. قالَ أبو سُليمان: وإنَّما هو الحِلَقُ، مكسورة الحاءِ مفتوحة اللامِ، جمعُ حَلْقَة. يقالُ: حَلْقة وحِلَق مِثْلُ: بَدْرَة وبِدَر ، وقَصْعَة وقِصَع. نهاهُم عن التّحَلُّقِ والاجتماعِ على المُذاكرة والعِلْمِ قبلَ الصلاةِ، واستحبَّ لهم ذلكَ بعدَ الصلاةِ" [3] .

ومثال الثانى: "حديثه صلّى اللهُ عليه وسلّم الذي يَرْوِيهِ ذو اليَدَيْنِ قال: (فخرجَ سَرَعَانُ الناسِ) . يرويه العامَّةُ: سِرْعان الناسِ، مكسورة السينِ ساكنة الراءِ، وهو غَلَطٌ. والصوابُ: سَرَعَانُ الناس ، بنصبِ السينِ وفتح الراء. هكذا يقول الكِسائيّ. وقالَ غيرُهُ: سَرْعان، ساكنة الراء، والأوّلُ أَجْوَدُ"[4].

---

(١) " والإرْبَةُ الحاجَةُ، ومعناه هَهُنَا غير ذَوي الحاجات إلى النِسَاءِ " معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢/٤ ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

(٢) الإصلاح ، ص٢٧

(٣)السابق ، ص٢٨

(٤) السابق ذاته .

جاء فى العين أنه يقال : سَرَعان ووَشَكان [1] . وَأَقْبل فلانٌ فِي سَرَعان النَّاس وسَرْعان النَّاس، بِفَتْح الرَّاء وتسكينها، أَي فِي أوائلهم المتسرّعين "[2] . "وَقَالَ الْأَصْمَعِي: سَرَعان النَّاس محرك لمن يُسرع من الْعَسْكَر ... وَكَانَ ابْن الْأَعرَابِي يَقُول: سَرْعان النَّاس: أوائلهم. وَقَالَ الْقطَامِي فِي لُغَة من يثقّل فَيَقُول: سَرَعان النَّاس"[3] . يفاد مما سبق أنه يجوز سَرَعان بفتح الراء وسَرْعان بسكونها[4] . ومن الخطأ (سِرْعان الناسِ) مكسورة السينِ ساكنة الراءِ، وكذلك (سُرْعان) [5] بضم السين وتسكين الراء على نحو ما جاء فى تصحيح التصحيف .

وقد اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة يتلوها [illegible] وفهرسُ المراجع .

المبحث الأول : (الدراسة النظرية) وفيه مطلبان :

المطلب الأول : (ترجمة الخطابى) وفيه : نسبه و مولده – مكانته وآثاره العلمية – شيوخه – تلاميذه – وفاته .

---

(١) العين (سرع) ٣٣١/١ ، تحقيق: د. مهدى المخزومى، د. إبراهيم السامرائى ، دار ومكتبة الهلال .

(٢) الجمهرة ١٧٥/٢ ، تحقيق: رمزى منير بعلبكى ، دار العلم للملايين ، بيروت ،الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

(٣) التهذيب (س ر ع) ٥٤/٢ ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

(٤) النهاية (س ر ع) ٣٦١/٢

(٥) تصحيح التصحيف للصفدى ٣١٠/١ ، تحقيق: السيد الشرقاوى ، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

المطلب الثانى: (فى مصطلحات المحدِّثين) وفيه : تعريف علم الحديث – فائدته والحاجة إليه – موضوعه – حد المسْنِد و المحدِّث .

المبحث الثانى : (الدراسة المنهجية) وفيه مطلبان :

المطلب الأول : (مواطن القوة فى الإصلاح) .

المطلب الثانى : (مواطن الضعف فى الإصلاح) .

المبحث الثالث : (الدراسة التطبيقية) وفيه تناول البحثُ طائفةً من الكلمات التى خطَّأها الإمام الخطابى ونسَبَهَا إلى العامة وهى صائبةٌ روايةً ولغةً .

وقد اعتمدتُ فى تبرئة المحدِّثين على شروح الحديث والمعجمات العربية . متذرعاً أحياناً بالظواهر اللغوية التى جاءت بعضُ الكلماتِ على نسقها ، كالهمز والتسهيل ، والإتباع والمزاوجة .

فالله العظيم أسأل أن ينفع بهذا العمل المتواضع ، وأن يجعله ناجعاً فى بابه . والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

المبحث الأول (الدراسة النظرية)

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : (ترجمة الخطابى) .

المطلب الثانى: (فى مصطلحات المحدِّثين) .

المطلب الأول (ترجمة الخطابى)

نسبه ومولده:

هوالإِمَامُ العَلَّامَةُ، الحَافِظُ اللُّغَوِىُ، أَبُو سُلَيْمَانَ، حَمدُ بنُ مُحَمَّد بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ خَطَّابٍ البُسْتِى الخطَّابى" [1] والبستي بضم الموحدة، وسكون السين المهملة، والمثناة من فوق نسبة إلى بست: مدينة من بلاد كابل، بين هراة وغزنة، كثيرة الأشجار والأنهار..قال الحاكم أبو عبد الله: سألت أبا القاسم المظفر بن طاهر عن اسم أبي سليمان الخطابى: أحمد أو حمد؟ فقال: سمعته يقول اسمى الذي سميت به حمد، ولكن الناس كتبوا أحمد، فتركته عليه" [2] ."وُلِدَ سَنَةَ بِضْعَ عَشْرَةَ وَثَلاَثِ مائَةٍ" [3].

مكانته وآثاره العلمية:

قال عنه طاهر السلفى :"وَأَمَّا أَبُو سُلَيْمَان الشَّارِحُ لِكتَاب أَبِي دَاوُدَ، فَإِذَا وَقَفَ مُنْصِفٌ عَلَى مصنَّفاته، واطَّلَع عَلَى بَدِيْع تَصَرُّفَاتِه فِي مُؤَلَّفاته، تحقَّق إِمَامتَه وَديَانتَه فِيمَا يُورِدُهُ وَأَمَانتَه، وَكَانَ قَدْ رحلَ فِي الحَدِيثِ وَقرَاءةِ العُلوم، وطوَّف، ثُمَّ أَلَّف فِي فُنُوْنٍ مِنَ العِلْم وصنَّف " [4] . وللإمام الخطابى فهم مليح، وعلم غزير، ومعرفة باللغة والمعانى والفقه، وله أشعار فمن ذلك قوله:

---

(١) سير أعلام النبلاء٢/٤٩٦ ، دار الحديث- القاهرة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م ، و مرآة الجنان وعبرة اليقظان٢/٣٢٧ ،دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان٢/328 ، و شذرات الذهب لأبى الفلاح ٤/٤٧٢ ، تحقيق: الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق،الطبعة الأولى١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . وقارن بسير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٦

(٣) سير أعلام النبلاء١٢/٤٩٦

(٤) السابق ذاته .

ما دمت حياً فدار الناس كلهم ... فإنما أنت في دار المداراة [1]

"وكان يشبه في عصره بأبى عبيد القاسم بن سلام علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتدريساً وتأليفاً [2] . وكان أحد أوعية العلم في زمانه، حافظاً، فقيهاً، مبرزاً على أقرانه.[3] وله تصانيفُ بديعةٌ منها :" غريب الحديث " ، و " معالم السنن في شرح سنن أبى داود " ، و " أعلام السنن في شرح البخارى " ، وكتاب " الشحاح " ، وكتاب " شأن الدعاء " ، وكتاب " إصلاح غلط المحدثين" ، و كتاب " الشرح " ، وغير ذلك" [4].

شيوخه :

فى شيوخ الخطابى كَثْرةٌ فقد "سَمِعَ مِنْ: أَبِي سَعِيدِ بنِ الأَعْرَابِى بِمَكَّةَ، وَمِن إِسْمَاعِيْلَ بنِ مُحَمَّدٍ الصفَّار وَطبقتِه بِبَغْدَادَ، وَمن أَبِي بَكْرٍ بنِ دَاسَة وغيره بالبصرة، ومن أبي العَبَّاس الأَصَمّ، وَعِدَّة بِنَيْسَابُوْرَ. وعُنِيَ بِهَذَا الشَّأْن مَتْناً وَإِسْنَاداً . وَرَوَى أَيْضاً عَنْ أَبِي عَمْرو بنِ السَّمَّاك، ومُكْرَم القَاضِى، وَأَبِي عُمَرَ غُلام ثَعْلَب، وَحَمْزَة بنِ مُحَمَّدٍ العَقَبى، وَأَبِي بَكْرٍ النَّجَّاد، وَجَعْفَر بن مُحَمَّدٍ الخُلْدِى. وَأَخَذَ الفِقْهَ عَلَى مَذْهَب الشَّافِعِى عَنْ أَبِي بَكْرٍ القفَّال الشَّاشِى، وَأَبِى عَلِىّ بنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنُظَرَائِهِمَا" [5].

---

(١) المنتظم فى تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزى ١٢٩/١٤ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان٢/ ٣٢٨

(٣) شذرات الذهب ٤٧٢/٤

(٤) وفيات الأعيان ٢١٤/٢ دار صادر ، بيروت . ومرآة الجنان وعبرة اليقظان٣٢٧/٢

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٩٦/١٢

تلاميذه :

حدَّث عنه كثيرون منهم : " أبو عبد الله الحاكم، وهو مِنْ أَقْرَانِهِ فِي السنِّ والسَّنَد، وَالإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الإِسْفَرَايِيْنِى، وَأَبُو عَمْرو مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الرَّزجاهى، والعلَّامة أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الهَرَوِى، وَأَبُو مَسْعُوْدٍ الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ الكَرَابِيْسِىّ، وَأَبُو ذَر عَبْدُ بنُ أَحْمَدَ، وَأَبُو نَصْرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ البَلْخِى الغَزْنوِى، وَجَعْفَر بن مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ المَرُّوْذِى المُجَاور، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ الغزنوِى المُقْرِئ، وَعَلِيٌّ بن الحسن السِّجْزِى الفَقِيْه، وَمُحَمَّدُ بنُ عَلِى بنِ عَبْدِ المَلِكِ الفَارِسِى الفَسَوى، وَأَبُو الحُسَيْنِ عَبْدُ الغَافِرِ بنُ مُحَمَّدٍ الفَارِسِى، وَطَائِفَةٌ سِوَاهُم " [1] .

وفاته :

قَالَ أَبُو يَعْقُوْبَ القرَّاب: تُوُفِّي الخَطَّابِي بِبُسْتَ فِي شَهْرِ رَبِيْعٍ الآخِر سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاَثِ مائَةٍ [2] .رحِمَ الله – تعالى– الإمامَ الخطابيَّ رحمةً واسعةً ، وجَعَلَه من ساكنى دارِ السلامِ ، جزاءَ ما قدَّمَ للإسلام والعربية .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤٩٦/١٢

(٢) السابق ذاته .

المطلب الثانى : (فى مصطلحات المحدِّثين)

تعريف علم الحديث :

"الحدِيث فِي اللُّغَة : هُوَ الْخَبَر يُقَال على الْقَلِيل وَالْكثير، وَالْمرَاد من الْخَبَر هَهُنَا هُوَ اللَّفْظ سَوَاء كَانَ مركباً أَو غَيره ، فَعُلِم من هَذَا فَسَاد قَول من قَالَ الْمُرَاد مِنْهُ هَهُنَا كَلَام يحْتَمل الصدْق وَالْكذب . والْحَدِيث نقيض الْقَدِيم أَيْضا يُقَال : أَخَذَنِي مَا قدم وَمَا حدث ، وَهَذَا أَعم من الأول ، لَكِن الْمُنَاسب لما نَحن بصدده هُوَ الأول ، فَظهر من هَذَا أَن الْأَعَمّ يجوز أَن يكون هُوَ الأَصْل ، فَيكون مَنْقُولًا إِلَى الْأَخَص نقل الدَّابَّة إِلَى ذَات القوائم الْأَرْبَع، لتحَقّق معنى الْحُدُوث فِيهِ ، فَإِن مَعْنَاهُ هُوَ كَون شَيْء لم يكن . والْحَدِيث فِي الِاصْطِلَاح : هُوَ خبرٌ نسب إِلَى الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قولاً أَو فعلاً أَو سكُوتاً مِنْهُ عِنْد أَمر يعاينه" [1].

أما علم الحَدِيث :" فعلم يُقْتَدرُ بِهِ على معرفَة أَحْوَال و أَقْوَال الرَّسُول (ص) وأفعاله على وَجه مَخْصُوص ،كالاتصال والإرسال وَنَحْوهما ، وَيُطلق أَيْضاً على مَعْلُومَاتٍ وقواعدَ مَخْصُوصَةٍ ،كَمَا تَقول فلَان يعلم علم الحَدِيث تُرِيدُ بِهِ معلوماته وقواعده " [2] .

وَقَالَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بنُ جَمَاعَةَ: عِلْمُ الْحَدِيثِ: عِلْمٌ بِقَوَانِينَ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ...وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْفَضْلِ بنُ حَجَرٍ: أَوْلَى

---

(١) المختصر فى علم الأثر للكافيجى ١/١١٠ ، تحقيق: على زوين ، مكتبة الرشد ، الرياض ،الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

(٢) السابق ذاته .

التَّعَارِيفِ لَهُ أَنْ يُقَالَ: مَعْرِفَةُ الْقَوَاعِدِ وَالْمَعْرِفَةُ بِحَالِ الرَّاوِى وَالْمَرْوِىّ، قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ لَفْظَ " مَعْرِفَة " فَقُلْتَ الْقَوَاعِدُ إِلَى آخِرِهِ "[1] .

وقيل فى تعريفه – روايةً – أيضاً :" علم يعرف بِهِ أَقْوَال رَسُول الله (ص) وأفعاله وأحواله . ودراية – قَالَ الْحَافِظ الْعِرَاقِيّ – وَهُوَ المُرَاد عِنْد الْإِطْلَاق: علم يُعْرف بِهِ حَال الرَّاوِى والمروى من حَيْثُ الْقبُول وَالرَّدّ وَمَا يتَعَلَّق بذلك فِي معرفَة اصْطِلَاح أَهله" [2] . والتعريفات السابقة متقاربة وتصبُّ فى معنى واحد .

فائدته والحاجة إليه :

إن فائدة علم الحديث :" معرفَة السّنة على مَا يَنْبَغِى ، بِحَيْثُ يحصل به الاطلاع على مَعْنَاهَا المفضي إِلَى تَصْدِيق الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي جَمِيع مَا جَاءَ بِهِ . وَهُوَ وَسِيلَة إِلَى الْفَوْز بسعادة الدَّارين " [3]. أما فيما يتصل بالحاجة إليه ، فهناك " من الْأَحْكَام مَالا يتم بَيَانه إِلَّا بِالْحَدِيثِ ، وَلَا يتم الْوُقُوف عَلَيْهِ إِلَّا بِهَذَا الْفَنّ الشريف ، أَو لِأَن للْحَدِيث أصولاً وفروعاً وأنواعاً وأقساماً لَيْسَ كل وَاحِد مِنْهَا مَعْلُوماً بِالضَّرُورَةِ ، وَلَا مُمَيّزاً بَعْضهَا عَن بعض كَذَلِك ، وَلَيْسَ الْعقل بِنَفسِهِ بكافٍ فِي ذَلِك ، وَلِهَذَا يعرض لَهُ التَّوَقُّف والغلط كثيراً ، فاحتيج (إليه) فِي صون الذِّهْن عَن وُقُوع الْغَلَط فِيهِ وَفِي تَمْيِيز شَرط رعايته "[4] .

---

(١) تدريب الراوى للسيوطى١/٢٦ ، تحقيق: أبى قتيبة نظر محمد الفاريابى ، دار طيبة .

(٢) اليواقيت والدرر للمناوى ١/٢٣٠ ، تحقيق: المرتضى الزين أحمد ، مكتبة الرشد ،الرياض ، الطبعة الأولى١٩٩٩م .

(٣) المختصر فى علم الأثر ١/١١١

(٤) السابق ذاته .

موضوعه :

إن موضوع هذا الفن هو أَقْوَاله وأفعاله (ص) " من حَيْثُ إِنَّهَا مُتَّصِلَة فِي مُسْنده إِلَيْهِ ، إِلَى غير ذَلِك من الْأُمور الَّتِي يبْحَث عَنْهَا فِيهِ ، وَإِنَّمَا قيدتها (أى الأقوال و الأفعال وما إلى ذلك) بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّة لِأَنَّهَا دَاخِلَة إِن لم يُقيد بهَا تَحت مَوْضُوع الْأُصُول من حَيْثُ إِنَّهَا يُسْتَفَاد مِنْهَا الْأَحْكَام إِجْمَالاً ، وتندرج أَيْضا تَحت مَوْضُوعَات عُلُوم أخر بِحَسب اختلافات مُخْتَلفَة ، فَظهر من هَذَا فَسَاد قَول من قَالَ: إِن مَوْضُوعه ذَات الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم من حَيْثُ إِنَّه رَسُول الله وَحده ، فَإِن المباحث الْوَاقِعَة فِي هَذَا الْفَنّ رَاجِعَة إِلَى أَقْوَاله وأفعاله ، لَا إِلَى ذَات الرَّسُول صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ،وَإِن كَانَت الْأَقْوَال وَالْأَفْعَال مُتَعَلقَةً بِهِ ، أَلا ترى أَن مَوْضُوعَ الْفِقْهِ أَفعَالُ الْمُكَلّفين من حَيْثُ إِنَّهَا تحل وَتحرم لَا المكلفون ، وَإِن كَانَت أفعالهم قَائِمَة بهم"[1].

حد المسنِد والمحدث

" الْمُسْنِدُ بِكَسْرِ النُّونِ، وَهُوَ مَنْ يَرْوِي الْحَدِيثَ بِإِسْنَادِهِ، سَوَاءٌ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِهِ أَوْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ رِوَايَةٍ، وَأَمَّا الْمُحَدِّثُ فَهُوَ أَرْفَعُ مِنْهُ.قَالَ الرَّافِعِيّ وَغَيْرُهُ: إِذَا أُوصِيَ لِلْعُلَمَاءِ لَمْ يَدْخُلِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْحَدِيثَ، وَلَا عِلْمَ لَهُمْ بِطُرُقِهِ وَلَا بِأَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَالْمُتُونِ، لِأَنَّ السَّمَاعَ الْمُجَرَّدَ لَيْسَ بِعِلْمٍ.وَقَالَ التَّاجُ بْنُ يُونُسَ فِي " شَرْحِ التَّعْجِيزِ ": إِذَا أُوصِيَ لِلْمُحَدِّثِ [2] ، تَنَاوَلَ (أى الإيصاء) مَنْ عَلِمَ طُرُقَ إِثْبَاتِ الْحَدِيثِ وَعَدَالَةَ رِجَالِهِ، لِأَنَّ مَن اقْتَصَرَ عَلَى السَّمَاعِ فَقَطْ لَيْسَ بِعَالِمٍ .وَكَذَا قَالَ السُّبْكِيّ فِي " شَرْحِ المِنْهَاجِ ".. وَقَالَ

---

(١) المختصر فى علم الأثر ١١٢/١

(٢) معنى هذا: أنه لو أَوْصى رجلٌ بماله للمحدِّثين بعدَ وفاتِه فلا يدخل فى جملتهم من اقتصر على السماع ، لأنه ليس بمحدِّث .

الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ: ذَكَرَ عِيسَى بنُ أَبَانٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ عَنْ أَرْبَعَةٍ؛ وَيُؤْخَذُ عَمَّنْ سِوَاهُمْ: لَا يُؤْخَذُ عَنْ مُبْتَدِعٍ يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، وَلَا عَنْ سَفِيهٍ يُعْلِنُ بِالسَّفَهِ، وَلَا عَمَّنْ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ، وَإِنْ كَانَ يَصْدُقُ فِي أَحَادِيثِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا عَمَّنْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الشَّأْنَ"[1].

"وَقَالَ الزَّرْكَشِيّ: أَمَّا الْفُقَهَاءُ فَاسْمُ الْمُحَدِّثِ عِنْدَهُمْ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ حَفِظَ مَتْنَ الْحَدِيثِ، وَعَلِمَ عَدَالَةَ رِجَالِهِ وَجَرْحَهَا، دُونَ الْمُقْتَصِرِ عَلَى السَّمَاعِ"[2].

"وَقَالَ الشَّيْخُ فَتْحُ الدِّينِ بنُ سَيِّدِ النَّاسِ: وَأَمَّا الْمُحَدِّثُ فِي عَصْرِنَا فَهُوَ مَنِ اشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ رِوَايَةً وَدِرَايَةً، وَجَمَعَ رُوَاةً، وَاطَّلَعَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ وَالرِّوَايَاتِ فِي عَصْرِهِ، وَتَمَيَّزَ فِي ذَلِكَ حَتَّى عُرِفَ فِيهِ حِفْظُهُ، وَاشْتُهِرَ فِيهِ ضَبْطُهُ، فَإِنْ تَوَسَّعَ فِي ذَلِكَ حَتَّى عَرَفَ شُيُوخَهُ، وَشُيُوخَ شُيُوخِهِ، طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ مَا يَعْرِفُهُ مِنْ كُلِّ طَبَقَةٍ أَكْثَرَ مِمَّا يَجْهَلُهُ مِنْهَا فَهَذَا هُوَ الْحَافِظُ، وَأَمَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ صَاحِبَ حَدِيثٍ مَنْ لَمْ يَكْتُبْ عِشْرِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ فِي الْإِمْلَاءِ، فَذَلِكَ بِحَسَبِ أَزْمِنَتِهِمْ"[3].

---

(١) تدريب الراوى ١/٣٠،٢٩

(٢) السابق ١/٣١

(٣) السابق ١/٣٨،٣٧

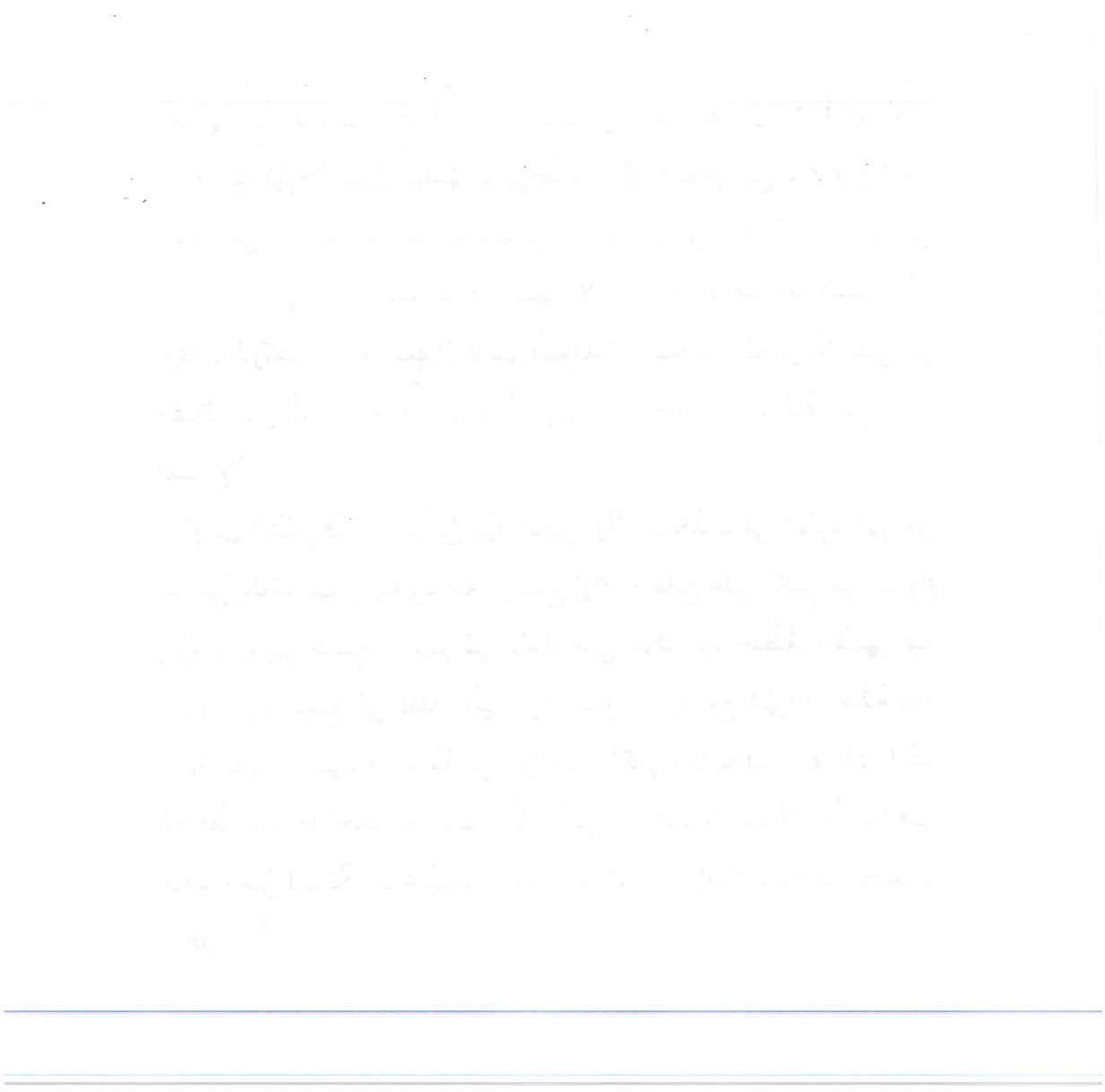

المبحث الثانى : (الدراسة المنهجية)

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : (مواطن القوة فى الإصلاح) .

المطلب الثانى : (مواطن الضعف فى الإصلاح) .

المطلب الأول

(مواطن القوة فى الإصلاح)

تقدم أن الإمام الخطابى "كان يُشَبَّهُ في عصره بأبي عبيد القاسم بن سلَّام علماً وأدباً وزهداً وورعاً وتدريساً وتأليفاً [1] . وكان أحدَ أوعيةِ العلم في زمانه، حافظاً، فقيهاً، مبرزاً على أقرانه [2]. ومن تآليفه العظيمة : كتاب (الإصلاح) الذى يُعَدُّ مرجعاً فى بابه ، وقد استند إلى أقوال الخطابى جمعٌ غفيرٌ من المحدِّثين واللُّغويين ، مما يدل على ما اتَّسم به من سعة الأفق ودقةِ النقلِ .

ومن مواطن القوة المنهجية فى الإصلاح ما يلى :

- دِقَّتُهُ فى تناول بعض الكلمات وحدوث التناغم بين الوجهة اللغوية ومعنى الحديث ، ومن ذلك استشهاده بقول ثعلب إبّان تعليقه على قول النبىِّ (ص) :"ما زالَتْ أُكْلَةُ خَيْبَر تُعادُّني " جاء فى الإصلاح :" قالَ أبو العباس ثعلب : لم يأكلْ رسولُ الله، صلّى الله علية وسلّم، من تلكَ الشاةِ إلا لُقمَة واحدة، فلا يجوزُ أنْ يُروَى: (أَكْلَة) مفتوحة الألف، كما رواهُ بعضُ أصحاب الحديثِ ، إنّما الأَكْلَةُ بمعنى المرَّة الواحدة من الأكلِ ، والأُكْلَةُ، بالضَّمِّ: اللقمةُ"[3] .

فالعائدُ إلى شروح الحديث يدرك بالفعل أن النبى (ص) لم يأكل من الشاة المسمومة إلا لقمةً واحدةً ، فالألصق بها آنئذٍ (الأُكْلة) بوزن (الفُعلة) التى بمعنى اللقمة ، وهذه ما عليه جُلُّ المحدِّثين[4]وأساطين اللغة [1].

---

(١) مرآة الجنان وعبرة اليقظان٢/ ٣٢٨

(٢) شذرات الذهب ٤/٤٧٢

(٣) الإصلاح ، ص ٦٩

(٤) جاء فى فتح البارى :" وَقَوله أُكْلَة أَو أُكْلتين بِالضَّمِّ اللُّقْمَة " فتح البارى لابن حجر ١/ ٨٠ ، وفى فيض القدير :"(ما زالت أُكلة خيبر) ، أي: اللقمة التي أكلها من الشاة

وفى النهاية :"فِي حَدِيثِ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ "مَا زَالَتْ أُكْلَة خَيْبر تُعادُّنى" الأُكْلَة بالضم اللقمة التى تؤكل مِنَ الشَّاةِ، وَبَعْضُ الرُّوَاةِ يَفْتَحُ الْأَلِفَ وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا إِلَّا لُقْمَةً وَاحِدَةً" (٢).ويدعم ذلك الحديثُ الآخرُ:"فليَضَعْ فِي يَدِهِ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ» أَيْ لُقْمةً أَوْ لُقمتين" (٣).

– ومن ذلك – أيضاً – إشارته إلى عدم جواز استخدام (نُفِست) فى الحيض، جاء فى الإصلاح : "قَوْلُهُ صلّى الله عليه وسلّم لأمِّ سَلَمَةَ حين حاضَتْ: (أَنفِسْتِ) . إنَّما هو بفتحِ النونِ وكسرِ الفاء، معناه حِضْتِ. يُقالُ: نَفِسَتِ المرأةُ إذا حاضَتْ ، ونُفِسَتْ، مضمومةُ النونِ، من النِّفاسِ" (٤).

فكلامه صائب ، إذ لم تُسْتَخدم (نُفِست) فى الحيض مطلقاً ، وإن كان القاضى عياض قد أشار إلى صحتها مرتكزاً على قول الأصمعى . جاء فى شرح النووى :" وَقَالَ الْقَاضِى عِيَاضٌ رِوَايَتُنَا فِيهِ فِي مُسْلِمٍ بِضَمِّ النُّونِ هُنَا . قَالَ وَهِيَ رِوَايَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ ،وَقَدْ نَقَلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الْأَصْمَعِيّ الْوَجْهَيْنِ فِي الْحَيْضِ وَالْوِلَادَةِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَأَصْلُ ذَلِكَ كُلِّهِ خُرُوجُ الدَّمِ ، وَالدَّمُ يُسَمَّى نَفَساً . وَاللَّهُ– تعالى– أَعْلَمُ " (٥).

التي سمتها اليهودية وقدمتها إليه في غزوة خيبر فأكل منها لقمة وقال: إن هذه الشاة تخبرني أنها مسمومة ، وأكل معه منها بشر فمات" فيض القدير ٤٤٨/٥ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦

(١) راجع مثلاً: الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنبارى ٤٤٤/١ ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ ، واللسان ١٩/١١ ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ .

(٢) النهاية (أ ك ل) ٥٧/١

(٣) السابق ذاته .

(٤) الإصلاح ، ص٢٣

(٥) شرح النووى على مسلم ٢٠٧/٣

وبالرجوع إلى المعجمات لم أقف على استعمال الضم فى الحائض ، كما أشار الخطابى ، وما احتجَّ به القاضى عياض من قول الأصمعى ليس بسديد ، لأن الأصمعى ذكر الوجهين بصدد الحديث عن المرأة النفساء ، جاء فى التهذيب :" وَيُقَال أَيْضا: نُفِسَتْ تنفَس نَفاسَةً ونِفاساً ونَفَساً، وَهِي امْرَأَة نُفَساءُ ونُفْساء ونَفَساء، والجميع نُفساوات ونِفاس ونُفَس ونُفَاس. وَيُقَال: وَرِث فلانٌ هَذَا المالَ فِي بطنِ أمه قبلَ أَن يُنفَس: أَي: يُولَد... أَبُو عبيد عَن الأصمعىّ: نُفِست المرأةُ ونَفِسَت. والمَنفوس: الْمَوْلُود" [1] ثم قال الأزهرى بعد ذلك فى الصفحة التى تليها :" وَيُقَال: نَفِسَت المرأةُ: إِذا حاضَتْ. وَقَالَت أمّ سَلَمة: (كنتُ مَعَ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي الْفراش فحِضتُ فخرجتُ وشَدَدْتُ عليَّ ثِيَابِي ثمَّ رجعتُ، فَقَالَ: أَنفِسْتِ) ، أَرَادَ : أَحِضْتِ" [2] ، ولم يذكر صيغة البناء للمجهول فى الحيض . وجاء فى اللسان نكران (نُفِست) فى الحيض صراحة ، قال ابن منظور :" يُقَالُ نَفِسَتْ ونُفِسَتْ، فأَما الْحَيْضُ فَلَا يُقَالُ فِيهِ إِلا نَفِسَتْ" [3] .فضلاً عن أن الرواية المشهورة فى الحديث (أنَفِسْتِ) وهى المتوائمةُ مع صحيحِ اللغةِ .قال النووى :" وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الرِّوَايَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ ،(وذلك)أَنَّ نَفِست بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ مَعْنَاهُ حَاضَتْ ، وَأَمَّا فِي

---

(١) التهذيب ١٣/ ١٠، وقارن بديوان الأدب ٢/ ٢٣٧ ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م . والأفعال ٣/ ٢٢٣، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

(٢) التهذيب ١٣/ ١١

(٣) لسان العرب (ن ف س) ٦/ ٢٣٩ -٥٩٥-

الْوِلَادَةِ فَيُقَالُ : نُفِسَتْ بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ أَيْضًا ،وَقَالَ الْهَرَوِيّ فِي الْوِلَادَةِ (نفست) بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِهَا وَفِي الْحَيْضِ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ " (١) .

– نقل عن بعض أئمة اللغة ، أمثال: الأصمعى(ت٢١٦) ، وأبى عبيد (ت٢٢٤) ، وابن الأعرابى(ت٢٣٢)، وأبى العباس ثعلب(ت٢٩١) ، مما يدل على التثبت .

– فمما نقله عن الأصمعى قوله :" إنّما هو النُّبَلُ. بضَمِّ النونِ وفتحِ الباءِ، واحدُها نُبْلَة" (٢) .

ومن ذلك أيضاً :"وحكى عن الأصمعىّ أَنَّ الأَرْنَبَةَ نَبْتٌ" (٣).

– ومما نقله عن أبى عبيد ما جاء فى الإصلاح :" أصحابُ الحديثِ يروونَهُ: الخُبْث، ساكنة الباءِ. وكذلكَ رواهُ أبو عُبَيْدٍ في كتابِهِ وفَسَّره فقالَ: أمَّا الخُبْثُ فإنَّهُ يعنى الشّرَّ" (٤).

ومنه قوله :" كانَ أبو عُبَيْد يُنكرُ قولَهُ: إلاّ أنْ يشاءَ المُصدِّقُ، يقولُ: هكذا يقولُ المُحَدِّثون، وأنا أُراهُ: المُصَدّق، يعني ربّ الماشيةِ" (٥) .

ومنه قوله :"وإنَّما هو: في عَماءٍ، ممدود. هكذا رواهُ أبو عُبَيْدٍ وغيره من العلماءِ " (٦).

ومنه :"قال أبو عُبَيْد: وإنَّما هو عَقْراً حَلْقاً، على معنى الدعاء. معناهُ: عَقَرَها اللهُ وحَلَقَها. فقولُهُ: عَقَرَها، يعني عَقَرَ جَسَدَها، وحَلَقها: أَصابَها بوجعٍ في حَلْقِها" (١) .

---

(١) شرح النووى على مسلم ٢٠٧/٣

(٢) الإصلاح٢٣

(٣) السابق ، ص ٤٢

(٤) السابق ، ص ٢١

(٥) السابق ، ص٤٠

(٦) السابق ، ص ٤٦

ومنه قولُهُ، صلّى الله عليه وسلّم: (الذي يشربُ في آنِيةِ الفِضَّةِ إنّما يُجرجِرُ في بَطْنِهِ نارَ جَهَنّمَ) . الرواةُ يرفعون (نار) ، بمعنى أنَّ الذي يدخلُ جَوْفَهُ هو النارُ. وإلى نحوٍ من هذا أشارَ أبو عُبَيْدٍ. وعلى ذلكَ دَلَّ تفسيرُهُ، لأنّهُ قالَ: الجَرْجَرَةُ: الصوتُ. ومعنى يجرجرُ: يريدُ صوتَ وقوعِ الماءِ في جَوْفِهِ " (٢) .

– ومما نقله عن ابن الأعرابى" يُقالُ: فَخَرَ الرجلُ بآبائِهِ يَفْخَرُ فَخْراً. فإذا قُلتَ: فَخِرَ، بكسر الخاءِ، فَخَراً، مفتوحتها، كانَ معناهُ: أَنِفَ " (٣) .

ومنه أيضاً قوله :" قالَ ابنُ الأعرابى: أصلُ الخُبْثِ في كلامِ العَرَبِ: المكروه فإنْ كانَ من الكلامِ فهو الشّتْمُ، وإنْ كانَ من المِلَلِ فهو الكُفْرُ، وإنْ كانَ من الطعام فهو الحرامُ، وإنْ كانَ من الشرابِ فهو الضَّارُّ" (٤) .

ومنه قوله :" رجُلٌ مِمْسَحٌ وتِمْسَحٌ وماسِحٌ ومسيحٌ، أي كذّابٌ. قالَهُ ابنُ الأعرابى"(٥) .

ومنه :"أخبرنا ابنُ الإعرابى قالَ: ثنا عباسٌ الدوريّ قالَ: رواهُ فُلانٌ ونحنُ عندَ يحيى بنِ مَعِين: فيبقى حِيَر الدَّهْرِ" (٦).

ومنه :" وقالَ ابنُ الأعرابى: حِير الدهر، وهو جمع حِيْرىً. قالَ: معناه: دوام الدهرِ، أي ما دامَ الدهرُ متحيِّراً ساكناً " (٧).

---

(١) السابق ، ص ٥٣

(٢) السابق ، ص ٧٠

(٣) الإصلاح ، ص ٦٢

(٤) السابق ، ص ٢٢

(٥) السابق ، ص٣٧

(٦) السابق ، ص ٤٢

(٧) السابق ، ص ٤٢

ومنه :" أخبرنا ابنُ الأعرابى عن عبّاس الدورىّ عن يحيى بن مَعِين قالَ : إنَّما هو: أمرنى أنْ أَصْرِف بَصَرى"[1].

– ومما نقله عن (أبى العباس ثعلب) ما جاء فى الإصلاح :"ثنا أبو العباس ثَعْلَبٌ قالَ: يُقالُ: وَقَعَ فلانٌ في سِيِّ رأسِهِ من النعمةِ، أي في مِثْلِ رأسِهِ " [2].

ومن ذلك أيضاً قولُهُ أثناء تناوله لقوله(ص): (لبّيْكَ إنّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لكَ) "... أخبرني أبو عُمَر عن أبي العباس ثَعْلَب قالَ: مَنْ قالَ: أنَّ، بفتحِ الألفِ، خَصَّ، ومَنْ قالَ: إنّ، بكسرِها، عَمَّ" [3].

وفى الإصلاح أيضاً :" في قصّة موتِ أبى طالب أَنَّهُ قالَ: (لولا أنْ تُعَيِّرني قُرَيْشٌ فتقول: أَدْرَكَهُ الجَزَع لأَقرَرْتُ بها عَيْنَكَ) . كانَ أبو العباس ثعلبٌ يقولُ: إنَّما هو الخَرَعُ، يعني الضَّعْفَ والخَوَرَ" [4].

---

(١) الإصلاح ، ص ٦٠

(٢) السابق ، ص ٤١

(٣) الإصلاح ، ص ٥١

(٤) السابق ، ص٥٩

المطلب الثانى

(مواطن الضعف فى الإصلاح) .

تناول البحث فيما سبق بعض مواطن القوة فى الإصلاح للخطابى ، وانطلاقاً من أنه لا يخلو كتابٌ من زَلَلٍ إلا كتاب الله تعالى . أسوق إليكم الآن بعضَ مواطنِ الضعفِ المنهجى ، ومنها :

– قد يَنْسِب الإمام الخطابى إلى العامَّة ما هو منصوصٌ عليه فى بطون المعجمات ، فضلاً عن صحة الرواية . ومن ذلك تعليقه على قول النبى صلّى الله عليه وسلّم: (الحَرْبُ خَدْعَةٌ) ، حيث قال :"اللغةُ العاليةُ: [خَدْعَة] ، مفتوحة الخاء. قالَ أبو العباس: وبَلَغَنا أَنَّها لغةُ النبى صلّى الله عليه وسلّم. والعامَّةُ ترويه: خُدْعَة. قالَ الكسائى وأبوزيدٍ: يُقال أيضاً: خُدَعَة، مضمومة الخاء مفتوحة الدال " [1] .

والحكم على اللغة لا ينبغى أن يكون هكذا ، فالخَدْعة غير الخُدَعة غير الخُدْعة ، فإن كان المراد المرة الواحدة من الخداع فالخَدْعة ، وإن كان المراد أنها كثيرة الخداع فالخُدَعَة ، وإن كان المراد أن الحرب هى التى تُخْدَع فالخُدْعة ، وذلك أن أحد الفريقين إذا خدع الآخر فكأن الحرب هى التى خُدِعَتْ وصارت لعبة فى يد المنتصر. أضف إلى ما سبق أن الأزهرى جعل أجود هذه اللغات (خُدَعة) ، فبعد أن نص على أن فى الكلمة ثلاث لغات قال :" وأجودها مَا قَالَ الكسائيّ وَأَبُو زيد (خُدَعة) ." (٢) ومن العجيب أن الإمام الخطابى تنبه لهذه المعانى المتكافئة تبعاً لتغير الحركة فى (معالم السنن) حيث قال :" قلت معنى الخَدْعة أنها هي مرة واحدة أي إذا

---

(١) الإصلاح ، ص ٦٨

(٢) التهذيب (خ د ع) ١١١/١

خُدع المقاتل مرة واحدة لم يكن له إقالة، ومن قال خُدْعة أراد الاسم كما يقال هذه لعبة، ومن قال خُدَعة بفتح الدال كان معناه أنها تخدع الرجال وتمنيهم ثم لا تفى لهم كما يقال رجل لعبه إذا كان كثير التلعب بالأشياء"[(١)]. وقد ذكر ابن فارس اللغتين (خُدْعة) و(خُدَعة) فى المقاييس [(٢)]، مما يدل على صحتهما، كما أشار النووى [(٣)] إلى أن فى الكلمة ثلاث لغات مشهورات ، وهن اللاتى تقدم ذكرهن . فلا مجال لنسبة (خُدْعة) إلى العامَّة . ولا شك أن اللغة الأعلى فى الحديث (خَدْعة) مفتوحة الخاء ساكنة الدال ، هى لغة النبى (ص) كما تقدم .

– تعبيره عن مرتكبى اللحن تارة بالمحدِّثين ، وتارة بالرُّواة ، وتارة بالعامَّة . ولا أدرى لماذا عبر بالعامة فى مقام الحديث عن غلط المحدِّثين ؟ فهو تعبير غير دقيق ، ولكن قد يقول قائل : إنما أراد بالعامَّةِ عامَّةَ المحدِّثين . أقول لو كان الأمر كذلك ، كان عليه أن يأتى بهذا القيد الذى لا بد منه ، لأنه يُحِيل المعنى فلا ندرى ما المراد من العامة ، هل هم العامّة الذين انحرفوا بالكلام عن جادَّة الصواب ، وصُنِّفَت فيهم التواليفُ المسماةُ بلحنِ العامَّةِ ، أم هم عامَّة المحدِّثين ؟.

– تعرض لكلماتٍ فى الإصلاح ولم ينص فيها على لحن أو خطأ ، ومن ذلك ما جاء فى الإصلاح :" قالَ عَطاءُ: (لا بأسَ أنْ يتداوَى المُحْرِمُ بالسّنَا

---

(١) معالم السنن للخطابى ٢٦٩/٢ ، المطبعة العلمية ، حلب .

(٢) المقاييس (خ د ع) ، وقد نص عليها الفارابى – أيضاً– من قبل فى ديوان الأدب ١٦٩/١

(٣) شرح النووى على مسلم ١٦٩/٧ح١٠٦٦

-٦٠٠-

والعِتْرِ) السّنَا: نَبْتٌ يتداوَى به. والعِتْرُ: نَبْتٌ ينبتُ متفرِّ.. " (١) .ومنه قوله :" قالَ عليه السلامُ: (اتقوُا فراسَةَ المؤمنِ فإنَّهُ ينظرُ بنورِ اللهِ) (٢) . ومنه ما جاء فى الإصلاح :" وفي الحديثِ: (أنْ نَبْنى المساجِدَ جُمّاً) . أي لا شُرَفَ لها" (٣).

– ذكر كلماتٍ لها أكثر من وجه فى العربية ولم يرجِّح ، ومن ذلك ما جاء فى الإصلاح :" قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (لا تُضارُونَ في رُؤيتِهِ) . يُروَى بالتخفيف، أي لا يصيبكم ضَيْرٌ، وتُضارُّون، مشدَّد، من الضِّرارِ، أي لا يُضارّ بعضُكم بعضاً بأنْ تتنازعوا فتختلفوا فيقع بينكم الضِّرارُ. ومثلُهُ: (تُضَامُونَ في رُؤْيتِهِ، وتُضامُّونَ) . الأُولى خفيفة، من الضَّيْمِ. والأخرى مشدّدة، مِن التّضامِّ والتداخُلِ. ومثله أيضاً : قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (مَنْ تَرَكَ مالاً فلأَهلِهِ، ومَنْ تَرَكَ ضِيَاعاً فإليّ) . ضِيَاعاً، بفتحِ الضّادِ، مصدرُ ضاعَ الشيءُ يضيعُ ضياعاً... ومَنْ كسرَ الضادَ أرادَ جمعَ ضائعٍ. يُقالُ: ضائع وضِيَاع كما يُقالُ: جائع وجِياع. والمحفوظُ هو الأَوَّلُ"(٤).

فإذا كان الوجهان على قدم المساواة فيما سبق ، فلِمَ أورد الكلمة فى (الإصلاح) ، وهو متوفِّر على إبراز لحن المحدِّثين ، و إبراز الأرجح والمرجوح كما نصَّ على ذلك فى المقدمة ؟ حيث قال :" هذه ألفاظٌ من الحديث يرويها أكثرُ الرُّواةِ والمُحَدِّثينَ ملحونةً ومُحرَّفَةً أَصلحناها لهم

---

(١) الإصلاح ، ص٧٣

(٢) الإصلاح ، ص٧٣

(٣) الإصلاح ، ص٧٣

(٤) السابق ، ص٦٦

وأخبرنا بصوابها،وفيها حروفٌ تحتملُ وجوهاً اخترنا منها أَبْيَنَهَا وأَوْضَحَها" (١) . فلِمَ لم يَخْتَر ؟.

– أنكر كلماتٍ خضعت لبعض قوانين العربية ، كالإتباع والمزاوجة ، وتسهيل الهمزة ، فضلاً عن صحة الرواية، فمن الأول ما جاء فى الإصلاح :"في حديثِ سؤالِ القَبْرِ: (لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ) هكذا يقولُ المحدِّثون. والصوابُ: ولا ائْتَلَيْتَ، تقديرُه: افْتَعَلْتَ، أي لا اسْتَطَعْتَ. من قولِكَ: ما أَلَوْتُ هذا الأمر وما استطعتُهُ" (٢).

والرواية التى أنكرها الخطابى وهى (لا تليت) واردةٌ صحيحةٌ ، وقد نصَّ عليها ابنُ بطال فى شرحه (٣) ، وأصلها تلوت ، فقلبت الواو ياء للمزاوجة ، وهو بابٌ واسعٌ فى العربية ، قال ابن فارس :" يقولون: لا دريت ولا تليت، إتباع " (٤) .فعلام إنكارها ؟ لأن قوله:(والصواب) يدل على أن (تليت) خطأ ، وليست بخطأ ، وسيأتى تفصيل ذلك فى الدراسة التطبيقية .

ومن الثانى أى (الهمز والتسهيل) : ما جاء فى الإصلاح أيضاً من (أنَّ النبى صلّى الله عليه وسلّم قالَ لبنى ساعِدة: مَنْ سَيِّدُكُم؟ قالوا: جَدُّ بنُ قيسٍ وإنّا لنرنّهُ على ذلكَ بشيءٍ من البُخْلِ. قالَ: وأىُّ داءٍ أَدْوَى من البُخْلِ) . هكذا يرويه أصحابُ الحديث، لا يهمزونَهُ. والصوابُ أنْ يُهْمَزَ فيُقال: أدْوأُ

---

(١) السابق ، ص١٩

(٢) الإصلاح ، ص٦٩

(٣) شرح صحيح البخارى لابن بطال ٣٢١/٣، تحقيق: أبى تميم ياسر بن إبراهيم ، دار النشر، مكتبة الرشد ، السعودية، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .

(٤) الإتباع والمزاوجة لابن فارس،ص ٦٩،تحقيق: كمال مصطفى ، مكتبة الخانجى ، القاهرة.

لأنَّ الداءَ أَصْلُهُ من تأليفِ دالٍ وواوٍ وهمزةٍ " (١) . وقد حَمَلَ القاضى عياض قوله (ص) : (أدوى) على تسهيل الهمزة[٢] .

– قد يحكم الإمام الخطابى على الكلمة حكماً حاداً ملَحِّناً إياها. بينما يشير غيره من أصحاب الغريب إلى الكلمة من غير تخطئة . أو يشير إليها بشكل سلس فيه مرونة ، مع الاكتفاء بالنص على أن غيرَهَا خيرٌ منها ، ومن ذلك ما جاء فى الإصلاح :"حديثُ ابنِ عبّاسٍ [رضى الله تعالى عنهما] : (أَنَّ رجلاً قالَ لهُ: ما هذِهِ الفَتْوى التي شَعَبَتِ الناسَ) . أي فرَّقَتْهُم. كانَ شُعْبَةُ يرويه: شَغَبَت، بغين مُعْجمة، وهو غَلَطٌ. والصوابُ: شَعَبَت، بالعينِ غير معجمةٍ " [٣]

نسب الإمام الخطابى – فيما سلف– رواية الغين إلى الغلط ، مع أن الشغْب وهو تهييج الشر[٤] مقدِّمة طبيعية لإحداث الفرقة بين الناس ، لذا أوردها ابن الأثير فى النهاية ولم ينكرها ،حيث قال فى معرض تناوله لهذا الحديث :"فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تعالى عَنْهُمَا «قِيلَ لَهُ: مَا هَذِهِ الفُتْيا الَّتِي شَغَبَتْ فِي النَّاس» الشَّغْبُ بِسُكُونِ الغَين: تَهِيج الشَّرِّ والفِتْنة وَالْخِصَامِ، والعامَّة تفتَحُها. يُقَالُ شَغَبْتُهُمْ، وبِهِم، وَفِيهِمْ، وَعَلَيْهِمْ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ نَهى عَنْ المُشَاغَبَةِ» أَي المُخَاصَمة والمُفاتَنة " (٥) . وما ألطف عبارة أبى عبيد إذ يقول :" وَإِنَّمَا قَالَ شُعْبَة: شَغَبت النَّاس لِأَنَّهُ ذهب

---

(١) الإصلاح ،ص٦٠،٦١

(٢) فتح البارى لابن حجر ٢٤٢/٦،دار المعرفة ، بيروت ١٣٧٩

(٣) الإصلاح ، ص٥٧

(٤) العين (ش غ ب) ٣٦١/٤

(٥) النهاية ٤٨٢/٢ ، واللسان (ش غ ب) .

إِلَى الشغب فِي الْكَلَام وَالْعين أحب إليّ " (١) فالعين أحب إليه ، إلا أنه لم ينكر رواية الغين ، بل التمس لها مخرجاً ، مع أنها لا تحتاج إلى مندوحة ، فهى مستقيمةٌ مع المعنى الذى أُريد . وسيأتى تفصيلُ ذلك – إن شاء الله تعالى– عند التعرض لهذا الحديث .

– قد يشير إلى روايتين ثم يرجِّح إحداهما مع أن الأخرى أشهر منها ، فضلاً عن صحتها معنى ولغةً ، من ذلك ما جاء فى الإصلاح :" وفي حديثه– صلّى الله عليه وسلّم – الذي يَرْوِيه جُبَيْر بن مُطْعم في سَهْمِ ذوي القُرْبَى قالَ: (قُلتُ: يا رسولَ اللهِ، ما بالُ إخواننا بني المُطّلِبِ أعطيتَهم وتركتنا وقرابتُنا واحِدةٌ؟ قالَ: إنّا وبنى المطلب لا نفترقُ في جاهليةٍ ولا إسلامٍ، إنَّما نحنُ وهم شيءٌ واحِدٌ، وشَبّكَ بينَ أصابِعِهِ) . هكذا يقولُ أكثرُ المُحَدِّثين. ورواهُ لنا ابنُ صالح عن ابن المنذرِ قال: إنما نحنُ وهم سِيٌّ واحِدٌ، أي مِثْلٌ واحِدٌ سواءٌ، وهذا أَجْوَدُ. يُقالُ: سِيّ فُلانٍ، أي مِثْلُهُ. وأَخبرني الغَنَوِى قالَ: ثنا أبو العباس ثَعْلَبٌ قالَ: يُقالُ: وَقَعَ فلانٌ في سِيِّ رأسِهِ من النعمةِ، أي في مِثْلِ رأسِهِ " (٢) .

لا أدرى لماذا رجَّح الخطابىُّ روايةَ يحيى بن معين (سىّ واحد) مع أن الرواية الأشهر (شىء واحد) ، وقد أشار إليها المحدِّثون (٣) . وجاء فى المغرب : " ومنه رواية يحيى بن معين إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب سى واحد ، وفيه نظر، وإنما المشهور شىء واحد " (٤).

---

(١) غريب الحديث لابن سلام ٢١٤/٤ ، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

(٢) الإصلاح ، ص٤١

(٣) راجع مثلاً : فتح البارى ٢٤٥/٦ ، وعمدة القارى ٦٤/١٥.

(٤) المغرب فى ترتيب المعرب ٤٠٢/١ ، دار الكتاب العربى . وقارن باللسان (سوا) ٤١١/١٤

المبحث الثالث(الدراسة التطبيقية)

المبحث الثالث(الدراسة التطبيقية)

هاكم طائفةً من الكلمات التى خطَّأ فيها الإمامُ الخطابىُّ بعضَ المحدِّثين والرُّوَاة ، وهى من الصحة بمثابةٍ عاليةٍ ، كما سيتضح فيما هو آتٍ :

(ألل)

جاء فى الإصلاح :" قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (عَجِبَ ربُّكم مَن أَلِّكُم وقُنُوطِكُم) . يرويه المحدَّثون: من إلّكُم، بكسرِ الألفِ. والصواب: أَلِّكُم، بفتحِها. يُريدُ رَفْع الصوتِ بالدُّعاءِ" [1]. إن رواية الكسر صحيحة وقد ذكرها ابن الأثير فى النهاية ، مع إشارته إلى جواز الفتح ، جاء فى النهاية :" عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ إِلِّكمْ وقُنُوطكم" الإِلُّ شِدَّةُ القُنوط، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَفْع الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ. يُقَالُ أَلَّ يَئِلُّ ألاً " [2]. ويُروَى : مِن أَزْلِكُم أَي ضِيقِكُم وشِدَّتِكُم. وَهُوَ أَشْبَهُ بالمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ أرادَ: مِن شِدَّةِ قُنُوطِكُم" [3] . وقد أشار الزبيدى إلى أن أبا عبيد قال :" هَكَذَا رَوَاهُ المُحَدِّثُونَ. وروايةُ الفَتْحِ أَكْثَرُ" [4] ويميل البحث إلى أنه إذا كان المراد شدة القنوط فالإل بالكسر ، وإذا كان المراد رفع الصوت بالدعاء والشكوى فالأل بالفتح. والسياق لا يأبى أياً منهما .

---

(١) الإصلاح ، ص ٦٧

(٢) النهاية ٦١/١ (أ ل ل) ،واللسان ٢٤/١١ (أ ل ل) ،والتاج ١٩/٢٨ (أ ل ل) دار الهداية .

(٣) التاج ١٩/٢٨ (أ ل ل) ، وَالْأَزلُ شدَّة الْيَأس" الفائق ٥٢/١ ، تحقيق: على محمد البجاوى ، ومحمد أبى الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، لبنان ، الطبعة الثانية .

(٤) التاج ١٩/٢٨ (أ ل ل).

(بتت)

جاء فى الإصلاح :"قولُهُ: (لا صِيامَ لمنْ لم يَبُتَّ الصيامَ من الليلِ) . رواهُ العامَّةُ: يُبِتّ، مضمومة الياءِ. واللغةُ العالِية: يَبُتّ، من بَتّ يَبُتّ: إذا قطعَ. ومَنْ رواهُ: يَبِت، فقد وهمَ، إنَّما يَبِت من باتَ يَبِيتُ. وقد رُوى أيضاً: لمَنْ لم يُبَيِّت الصيامَ من الليلِ [1].

أشار الخطابى إلى أربع لغات ، الأولى (يَبُتّ) وهى التى ارتضاها ، وكأنه فَضَّلَها على سائرهن. والثانية : (يُبِت) ونسبها إلى العامة .والثالثة: (يَبِت) ونسبها إلى الوهم . والرابعة : (يُبَيِّت) ولم يتعرض لها . فأما الأولى (لَمْ يَبُتَّ) بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَضَمِّ الثَّانِى وَتَشْدِيدِ الثَّالِثِ فمِن الْبَتِّ ،وَهُوَ الْقَطْعُ ، مِنْ حَدِّ دَخَلَ [2] . وأما الثانية (لَمْ يُبِتَّ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي وَتَشْدِيدِ الثَّالِثِ مِنْ الْإِبْتَاتِ ، وَهُوَ الْقَطْعُ [3] .وأما الروايه الثالثة (يَبِت) وهى بفتح الأول وكسر الثانى وتخفيف الثالث ، فلم ترد لفساد المعنى على نحو ما أشار الخطابى ، لأن معناها على هذا النحو : من لم يَنَمْ ليلَتَهُ فليس بصائم ، وهو كلامٌ فاسدٌ قطعاً . وإنما الوارد (يُبِت) بضم الأول وكسر الثانى وتخفيف الثالث . قال النسفى : وَرِوَايَة (لَمْ يُبِتْ) الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ ، بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِى وَتَخْفِيفِ الثَّالِثِ مِنْ الْإِبَاتَةِ مِنْ هَذَا أَيْضًا ، مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ ،يُقَالُ: أَبَاتَ هَذَا الْأَمْرَ بِاللَّيْلِ يُبِيتُهُ إبَاتَةً ، والمعنى : لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُفَكِّرْ فِي أَمْرِ صَوْمِهِ فِي لَيْلِهِ [4]. وأما الرابعة (يُبَيِّت) فواردةٌ وسائغةٌ ، جاء فى المغرب :" وَأَمَّا لَمْ يُبَيِّتْ مِنْ التَّبْيِيتِ فَصَحَّ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ ، وَهُوَ

---

(١) الإصلاح ، ص٤٣

(٢) طلبة الطلبة للنسفى ، ص٤٠ ، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد ١٣١١هـ .

(٣) السابق ذاته .

(٤) السابق ذاته .

"مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ" مِنْ بَيَّتَ الْأَمْرَ إِذَا دَبَّرَهُ لَيْلًا "[1] . فلا يُنْكَر على الخطابيّ شيء فيما سبق إلا نسبته (يُبِتّ) إلى العامة ، وهى لغة فصيحة من الفعل أبتّ ، وقد أشار إليها الفراء . جاء فى اللسان :" قَالَ الفراءُ: هُمَا لُغَتَانِ، يُقَالُ بَتَتُّ عَلَيْهِ القضاءَ، وأَبْتَتُّه عَلَيْهِ أَي قَطَعْتُه. وَفِي الْحَدِيثِ:لَا صِيامَ لِمَنْ لَمْ يُبِتَّ الصيامَ مِنَ اللَّيْلِ، وَذَلِكَ مِنَ الجَزْمِ والقَطْعِ بِالنِّيَّةِ ، وَمَعْنَاهُ: لَا صِيامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِه قَبْلَ الْفَجْرِ، فَيَجْزِمُه ويَقْطَعُه مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي لَا صَوْمَ فِيهِ، وَهُوَ اللَّيْلُ، وأَصله مِنَ البَتّ القَطْعِ ، يُقَالُ: بَتَّ الحاكمُ القضاءَ عَلَى فُلَانٍ إِذا قَطَعه وفَصَلَه، وسُمِّيَتِ النِّيَّةُ بَتّاً ، لأَنها تَفْصِلُ بَيْنَ الفِطْرِ وَالصَّوْمِ. وَفِي الْحَدِيثِ: "أَبِتُّوا نكاحَ هَذِهِ النساءِ" أَي اقْطَعُوا الأَمْر فِيهِ ، وأَحْكِمُوه بِشَرَائِطِهِ" [2] . ولعل الخطابى –هنا– تأثر بإنكار الأصمعى لهذه اللغة [3] . إلا أن اللغةَ أوسعُ من أن يحيط بها أحد ، ومن حفِظ حجةٌ على من لم يحفظ كما يقولون.

(تلو)

جاء فى الإصلاح :"في حديثِ سؤالِ القَبْرِ: (لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ) . هكذا يقولُ المحدِّثون. والصوابُ: ولا ائْتَلَيْتَ، تقديرُه: افْتَعَلْتَ، أي لا اسْتَطَعْتَ. من قولِكَ: ما أَلَوْتُ هذا الأمر وما استطعتُهُ. وفيه وجهٌ آخرُ: وهو أنْ يُقال: ولا أَتْلَيْتَ. يدعو عليه بأَنْ لا تُتْلي إبلُهُ، أي لا يكون لها أولادٌ تتلوها، أي تَتْبَعُها" [4].

---

(١) المغرب فى ترتيب المعرب ، ص ٣٣

(٢) لسان العرب ٢/٧ ، وقارن بالمغرب فى ترتيب المعرب ، ص ٣٣

(٣) لسان العرب ٢/٧

(٤) الإصلاح، ص ٦٩،٧٠

والرواية التى أنكرها الخطابى وهى (ولا تليت) واردةٌ صحيحةٌ ، وقد نصَّ عليها ابنُ بطال فى شرحه [1] ، وأصلها تلوت ، فقلبت الواو ياء للمزاوجة ، وهو بابٌ واسعٌ فى العربية ، قال ابن فارس :" يقولون: لا دريت ولا تليت، إتباع " [2] . وقد أدرك المحدِّثون [3] هذا الأمر ، وأن (تليت) من باب الإتباع والمزاوجة ، فلاينبغى أن يُحْمَلَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ ، وإلا ففى الكلمة خمسةُ أوجه . جاء فى الزاهر :" قال أبو بكر: فيه خمسة أقوال: قال يونس بن حبيب: هو (لا دَرَيْتَ ولا أَتْلَيْتَ)، بفتح الألف وتسكين التاء. وقال: المعنى ولا أَتْلَتْ إبلُكَ ، أي لا كان لإبلك أولاد تتلوها. يدعو عليه بالفقر وذهاب المال . وقال الفراء : هو (لا دَرَيْتَ ولا ائْتَلَيْتَ). وقال: ائتليت: افعتلت، من أَلَوْت في الشيء: إذا قصّرت فيه. والمعنى: لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية، ثم لا تدرى، ليكون ذلك أشقى لك... وقال الأصمعى : هو (لا دَريت ولا ائتَلَيْت)، وقال: ائتليت: افتعلت، من أَلَوْت الشيء: إذا استطعته. يقال: ما أَلوتُ الصيام أي ما استطعته...والوجه الرابع: (لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتَ)، على معنى: لا أحسنت أن تتبع. فيكون من قولهم: تلوت الرجل: إذا تَبِعته. قال أبو بكر: وحكى أبو العباس أحمد بن يحيى: لا دريتَ ولا تليتَ. وقال: الأصل فيه: لا دريت ولا تلوت، فردوه إلى الياء، فقالوا: تليت، ليزدوج الكلام؛ فيكون: تليت، على مثال: دريت، كما قالوا:

---

(١) شرح صحيح البخارى لابن بطال ٣٢١/٣

(٢) الإتباع والمزاوجة لابن فارس ، ص ٦٩

(٣) منهم على سبيل المثال : ابن الجوزى فى كشف المشكل ٢٤٣/٣ ، وابن حجر فى فتح البارى ٩٣/١ ، والعينى فى عمدة القارى ٣٠٦/١

إنــه ليأتينــا بالغــدايا والعشــايا، فجمعــوا الغــداة: غــدايا، ليــزدوج مــع العشايا ...وحكى أبو عبيد وجهاً سادساً: لا دَرَيْت ولا أَليتْ، ولم يفسره" [1]

ومن العجيب أن ابن الأثير تبعه فى هذا التضييق الذى لا مبرر له فقال:" والمحدِّثون يروُونه " لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ" وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ" [2].

(حيض)

جاء فى الإصلاح :" فأمّا قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم لعائشة – رضي الله– تعالى– عنها– : (ليسَتْ حِيضَتُكِ في يَدِكِ) . فإنَّهم قد يفتحون الحاءَ منه وليسَ بالجَيِّد. والصوابُ: حِيضتك، مكسورةُ الحاءِ. والحِيضَةُ: الاسمُ أو الحالُ، يريد: ليستْ نجاسةُ المحيض وأَذاهُ في يدِكِ. فأمَّا الحَيْضَةُ: فالمَرَّةُ الواحِدةُ من الحَيْضِ أو الدُّفعةُ من الدَّمِ " [3] .

إن قول الخطابى بأن المراد: ليست نجاسةُ المحيض وأذاه بيدك ليس هو التفسير الوحيد لقول النبىِّ (ص) ، فقد ذكر القاضى عياض أن المرادَ الدمُ ، جاء فى حاشية السيوطى بعد أن أورد قول الخطابى السابق: " وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ (أى الخطابى) الْقَاضِى عِيَاضٌ وَصَوَّبَ الْفَتْحَ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الدَّمُ ، وَهُوَ الْحَيْضَةُ بِالْفَتْحِ بِلَا شَكٍّ . وَقَالَ النَّوَوِيُّ : هُوَ الظَّاهِرُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ

---

(١) الزاهر فى معانى كلمات الناس١/١٦٨، ١٦٩ ، وفى التهذيب :"معنى وَلَا تَلَيت: وَلَا تَلَوْت، أَي لَا قَرَأْتَ وَلَا دَرَسْتَ من تَلا يَتْلُو، فَقَالَ: تَلَيْتَ بِالتَّاءِ ليعاقب بهَا الْيَاء فِي دَرَيت. كَمَا قَالُوا: إِنِّي لآتيه بالغَدَايا والعَشَايَا ،وَتجمع الغَداةُ غَدَوَات، وَقيل: غَدايَا من أجل العَشَايا ليزْدَوِجَ الكلامُ، قَالَ: وَكَانَ يُونُس يَقُول: إِنَّمَا هُوَ: وَلَا أَتْلَيْتَ ... مَعْنَاهُ أَلا يُتْلِيَ إبلَه، أَي لَا يكونُ لَهَا أَوْلَاد تَتْلُوها، وَقَالَ غَيره: إِنَّمَا هُوَ لَا دَرَيْتَ وَلَا اتَّلَيْتَ على افْتَعَلْتَ ، من أَلَوْتَ أَي: أَطَقتَ واسْتَطَعْتَ ،كَأَنَّهُ قَالَ: لَا دَرَيْتَ وَلَا استَطَعْتَ " التهذيب ١٤/٢٢٨ (تلا) .

(٢) النهاية ١/٦٣

(٣) الإصلاح ، ص٢١

الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ ، لَا مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ " [1] . فالمراد خروج الدَّم من الرَّحِم ، وهو ما يُعَبَّر عنه بالحَيْض والمحيض ، يقال :" حَاضَتِ الْمَرْأَةُ حَيْضاً وَمَحِيضاً: خَرَجَ الدَّمُ مِنْ رَحِمِهَا وَهِيَ حَائِضٌ وَحَائِضَةٌ وَهُنَّ حَوَائِضُ وَحُيَّضٌ...(وَالْحَيْضَةُ) الْمَرَّةُ وَهِيَ الدُّفْعَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ دَفْعَاتِ دَمِ الْحَيْضِ . وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ اسْمٌ لِلْأَيَّامِ الْمُعْتَادَةِ مِنْهَا(طَلَاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ " [2] .

ولا مانع من توجيه الخطابى السابق ، ولكنَّ الأخذ به ليس أولى من الأخذ بقول بعض المحدِّثين ، كالقاضى عياض والنووى ، من أن المراد بالحيضة – هنا – الدم ، فضلاً عن كون الفتح هو الصحيح المشهور فى الرواية .

(خبث)

جاء فى الإصلاح :"قولُهُ صلّى اللهُ عليه وسلّم عند دخولِ الخلاءِ: (اللهُمّ إنّي أعوذُ بكَ من الخُبْثُ والخبائِثِ) . أصحابُ الحديثِ يروونَهُ: الخُبْث، ساكنة الباءِ. وكذلكَ رواهُ أبو عُبَيْدٍ في كتابِهِ وفَسَّره فقالَ: أمَّا الخُبْثُ فإنَّهُ يعني الشّرّ، وأمَّا الخبائِثُ فإنَّها الشياطينُ. قال أبو سُليمان: وإنّما هو الخُبُثُ، مضمومُ الباءِ، جَمْعُ خبيثٍ. وأمَّا الخبائِثُ فهو جمعُ خبيثةٍ ، استعاذَ باللهِ – تعالى– من مَرَدَةِ الجِنِّ ذكورِهم وإناثهم. فأمَّا الخُبْثُ، ساكنةُ الباءِ، فمصدرُ خَبُثَ الشيءُ يخبُثُ خبْثاً، وقد يُجعلُ اسماً"[3] . وقد كفانا (النووى) مؤونة الرد قائلاً : "وَعَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ يَقُولُونَ (الْخُبْث) بِإِسْكَانِ الْبَاءِ وَهُوَ غَلَطٌ ،وَالصَّوَابُ الضَّمُّ ، هَذَا كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ ، وَهَذَا الَّذِي غَلَّطَهُمْ فِيهِ لَيْسَ بِغَلَطٍ وَلَا يَصِحُّ إِنْكَارُهُ .. فَإِنَّ الْإِسْكَانَ جَائِزٌ عَلَى سَبِيلِ التَّخْفِيفِ ،كَمَا

---

(١) حاشية السيوطى على سنن النسائى ١٤٦/١

(٢) المغرب فى ترتيب المعرب (ح ي ض) ١٣٥/١

(٣) الإصلاح ، ص٢٢

يُقَالُ : كُتُبٌ وَرُسُلٌ وَعُنُقٌ وَأُذُنٌ .. فَكُلُّ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ جَائِزٌ تَسْكِينُهُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهُوَ بَابٌ معروف من أبواب التصريف لايمكن إِنْكَارُهُ . وَلَعَلَّ الْخَطَّابِيَّ أَرَادَ الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ يَقُولُ أَصْلُهُ الْإِسْكَانُ ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ هَذَا فَعِبَارَتُهُ مُوهِمَةٌ ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّ الْبَاءَ هُنَا سَاكِنَةٌ ، مِنْهُمُ : الْإِمَامُ أبوعبيد إِمَامُ هَذَا الْفَنِّ وَالْعُمْدَةُ فِيهِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ فَقِيلَ: هُوَ الشَّرُّ ، وَقِيلَ: الْكُفْرُ ، وَقِيلَ: الخبث الشياطين والخبائث المعاصى . قال ابن الْأَعْرَابِى: الْخُبْثُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَكْرُوهُ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْكَلَامِ فَهُوَ الشَّتْمُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمِلَلِ فَهُوَ الْكُفْرُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الطَّعَامِ فَهُوَ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الشَّرَابِ فَهُوَ الضَّارُّ . وَاللَّهُ -تعالى- أَعْلَمُ " [1] . وفى فتح البارى :"وَوَقع فِي نُسْخَة ابن عَسَاكِرَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي الْبُخَارِى: وَيُقَالُ الْخُبْث أَيْ بِإِسْكَانِ الْمُوَحَّدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ مُخَفَّفَة عَن المحركة فقد تقدم تَوْجِيهه ، وَإِن كَانَت بِمَعْنى الْمُفْرد فَمَعْنَاه كَمَا قَالَ ابن الْأَعْرَابى المكروه...وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِالْخَبَائِثِ : الْمَعَاصِى أَوْ مُطْلَقُ الْأَفْعَالِ الْمَذْمُومَةِ لِيَحْصُلَ التَّنَاسُبُ ، وَلِهَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِىّ وَغَيْرِهِ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ أَوِ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ ، هَكَذَا عَلَى الشَّكِّ ،الأَوَّلُ بالإسكان مَعَ الإفْرَادِ ، وَالثَّانِي بِالتَّحْرِيكِ مَعَ الْجَمْعِ، أَيْ مِنَ الشَّيْءِ الْمَكْرُوهِ وَمِنَ الشَّيْءِ الْمَذْمُومِ ، أَوْ مِنْ ذكران الشَّيَاطِينِ وَإِنَاثِهِمْ [2]. أضف إلى ما سبق أن الإسكان لغة تميم ، جاء فى المصباح :"أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْإِسْكَانُ جَائِزٌ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ " [3].

---

(١) شرح النووى على مسلم ٧١/٤ (باب ما يقال إذا أراد دخول الخلاء) ، وقارن باللسان (خ ب ث) ١٤٢/٢

(٢) فتح البارى لابن حجر ٢٤٤/١،٢٤٣

(٣) المصباح المنير(خ ب ث) ١٦٢/١

(دوأ)

جاء فى الإصلاح :"وفي الحديثِ: (أنَّ النبى، صلّى الله عليه وسلّم، قالَ لبنى ساعِدة: مَنْ سَيِّدُكُم؟ قالوا: جَدُّ بنُ قيسٍ وإنّا لنرنّهُ على ذلكَ بشيءٍ من البُخْلِ. قالَ: وأيُّ داءٍ أَدْوَى من البُخْلِ) . هكذا يرويه أصحابُ الحديث، لا يهمزونَهُ. والصوابُ أنْ يُهْمَزَ فيُقال: أَدْوأُ ، لأنَّ الداءَ أَصْلُهُ من تأليفِ دالٍ وواوٍ وهمزةٍ. يُقالُ: داءٌ وفي الجمعِ: أدواءٌ . والفِعْلُ منه داءَ يَداءُ دَوْءاً، تقديره: نامَ يَنامُ نَوْماً. ودَوَّأَهُ المرضُ مثل نَوَّمهُ ... ويُقالُ: دَوِيَ الرجلُ يَدْوَى دَوىً، إذا كانَ به مرضٌ باطِنٌ. فأَمَّا الداءُ ممدودٌ مهموز فاسمٌ لكلِّ مرضٍ ظاهرٍ وباطِنٍ. وقالَ عيسى بن عُمَر: سمعتُ رجلاً يقولُ: برِئتُ إليكَ من كلِّ داءٍ تداؤُهُ الإبلُ" [1] . وجاء فى عمدة القارى أن ابن التين ذكره بغير همز [2]. وقد حَمَلَ القاضى عياض قوله (ص) : (أدوى) على تسهيل الهمزة[3] . بينما أشار ابن الأثير إلى جواز إمكانية أن يكون من باب دَوِيَ يَدْوَى دَوى فَهُوَ دَوٍ، إذَا هَلَك بِمَرَضٍ بَاطِنٍ " [4]. فالأمر فيه مندوحة ، فتسهيل الهمزة أمر فاشٍ فى العربية ، هروباً من مشقة النطق بها محققةً . ومن الجائز كذلك– على نحو ما أشار ابن الأثير – أن يكون الكلامُ فيه

---

(١) الإصلاح ، ص ٦٠،٦١

(٢) عمدة القارى ٢٩/١٨

(٣) فتح البارى ٢٤٢/٦

(٤) النهاية ١٤٢/٢ . ومن العجيب أن الإمام الخطابى وقف على هذا المعنى بهذه الصيغة ، وذلك قوله :"ويُقالُ: دَوِى الرجلُ يَدْوَى دَوىً، إذا كانَ به مرضٌ باطِنٌ" وقد تقدم . وهل الشح فى أصله إلا عيب باطن ، ثم شُفِع بما يُبْرِزُهُ من المنع والقبض والانزواء ؟ .

تجوُّزٌ من المرض الباطن (مرض البطن) [1] إلى المرض المعنوى الذى هو البخل .

(سلم)

جاء فى الإصلاح :"حديثُ يزيد بن طارق: أَنَّ النبى صلّى الله عليه وسلّم قالَ: (ما مِن أَحدٍ إلا وله شَيْطانٌ، قِيلَ: ولكَ يا رسولَ اللهِ قال: ولِى، إلا أنَّ الله تعالى أعاننى عليه فأَسْلَمُ) . عامَّة الرواةِ يقولونَ: فأَسْلَمَ، على مذهبِ الفِعْلِ الماضى، يريدونَ أنّ الشيطانِ قد أَسْلَمَ إلا سُفيانَ بنَ عُيَيْنة فإنَّهُ يقولُ: فأَسْلَمُ أي أَسْلَمُ من شَرِّهِ، وكانَ يقولُ: الشيطانُ لا يُسْلِمُ" [2] . والكلام صحيحٌ على التوجيهين المترتبين على روايتى الضم والفتح ، وروايةُ الضَّمِّ لم تَرِد إلا عن سفيان بن عيينه ، بينما استقر جمهورُ الرواةِ على روايةِ الفتحِ ، جاء فى كشف المشكل :"جُمْهُور الروَاة يَقُولُونَ: فَأسلم بِفَتْح الْمِيم، يُرِيدُونَ: الشَّيْطَان أسلم، وَكَانَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة يَقُول: فَأسلم بضَمِّهَا، وَالْمعْنَى: فَأسلم من شَره. وَكَانَ يَقُول: الشَّيْطَان لَا يسلم. وَقَول ابْن عُيَيْنَة حسن يظْهر أثر المجاهدة بمخالفة الشَّيْطَان، غير أَن قَوْله: " فَلَا يَأْمُرنِي إِلَّا بِخَير " دَلِيل على إِسْلَام الشَّيْطَان" [3] . " قَالَ التُّورِبشْتِى: اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَلَا يُسْتَبْعَدُ مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَخُصَّ نَبِيَّهُ هَذِهِ الْكَرَامَةَ أَعْنِي إِسْلَامَ قَرِينِهِ، وَبِمَا فَوْقَهَا. قِيلَ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ –: (فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ) قُلْتُ: الْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُؤَيِّدٌ لِلْأَوَّلِ" [4] . وفى شرح السيوطى ما يدل على رجحان رواية الفتح، جاء فيه :" أعاننى عَلَيْهِ فَأسلم ، رُوِيَ بِفَتْح الْمِيم فعل مَاض من

---

(١) جاء فى العين :" دَوِى يَدْوَى دَوىً، وهو الدّاءُ الباطن" العين ٩٣/٨

(٢) الإصلاح ، ص٥٨، ١٩

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزى ٣٣٦/١ ، تحقيق: على حسين البواب ، دار الوطن ، الرياض .

(٤) مرقاة المفاتيح ١٣٩/١

الْإِسْلَام وضميره القرين ، وبرفعها مضارع من السَّلامَة أَي أسلم أَنا من شَره وفتنته ، وَالْأولَى أرجح عِنْد القَاضِي وَالنَّوَوِي" [1].

(شغب)

جاء فى الإصلاح :"حديثُ ابنِ عبّاسٍ [رضى الله تعالى عنهما] : (أَنَّ رجلاً قالَ لهُ: ما هذِهِ الفَتْوى التي شَغَبَتِ الناسَ) . أي فرَّقَتْهُم. كانَ شُعْبَةُ يرويه: شَغَبَت، بغين مُعْجمة، وهو غَلَطٌ.والصوابُ: شَعَبَت، بالعينِ غير معجمةٍ" [2].

قد نسب الإمام الخطابى – فيما سلف– رواية الغين إلى الغلط ، مع أن الشغب وهو تهييج الشر[3] مقدِّمةٌ طبيعيةٌ لإحداث الفرقة بين الناس . جاء فى المقاييس:" الشِّينُ وَالْغَيْنُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَهْيِيجِ الشَّرِّ، لَا يَكُونُ فِي خَيْرٍ. قَالَ الْخَلِيلُ: الشَّغْبُ: تَهْيِيجُ الشَّرِّ، يُقَالُ لِلْأَتَانِ إِذَا وَحِمَتْ وَاسْتَعْصَتْ عَلَى الْجَأْبِ: إِنَّهَا لَذَاتُ شَغْبٍ وَضِغْنٍ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يُقَالُ شَغَبْتُ عَلَى الْقَوْمِ وَشَغَبْتُهُمْ وَشَغَبْتُ بِهِمْ " [4] لذا أوردها ابن الأثير فى النهاية ولم ينكرْها ، قال :"فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تعالى عَنْهُمَا "قِيلَ لَهُ: مَا هَذِهِ الفُتْيا الَّتِي شَغَبَتْ فِي النَّاس" الشَّغْبُ بِسُكُونِ الغَين: تَهيِيج الشَّرِّ والفِتْنة وَالْخِصَامِ، والعامَّة تفتَحُها. يُقَالُ شَغَبْتُهُمْ، وبِهِم، وَفِيهِمْ، وَعَلَيْهِمْ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «أَنَّهُ نَهى عَنْ المُشَاغَبَةِ» أَي المُخَاصَمة والمُفاتَنة " [5]. وما ألطف عبارة أبى عبيد إذ يقول :" وَإِنَّمَا قَالَ شُعْبَة: شَغَبت

---

(١) شرح السيوطى على مسلم١٦٧/٦

(٢) الإصلاح ، ص٥٧

(٣) العين (ش غ ب) ٣٦١/٤

(٤) المقاييس (ش غ ب) ١٩٦/٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٥) النهاية ٤٨٢/٢ ، واللسان (ش غ ب) ٥٠٤

النَّاس ، لِأَنَّهُ ذهب إِلَى الشغب فِي الْكَلَام ، وَالْعين أحب إليّ " [1] فالعين أحب إليه ، إلا أنه لم ينكر رواية الغين ، بل التمس لها مخرجاً .مع أنها لا تحتاج إلى مندوحةٍ فهى مستقيمةٌ مع المعنى الذى أُريد ، أضف إلى ما سبق أن الكلمة هنا لها ستة أوجه واردة ليس من بينها رواية العين ، على نحو ما أشار ابن الجوزى ، حيث قال :" هَذِه الْكَلِمَة تروى عَلَى سِتَّة أوجه :أَحدهَا: تشغفت ، أَي: تجلَّت شغَاف الْقُلُوب فشغلتها، وَالثَّانِي: تشغبت بِالنَّاسِ، أَي: تَفَرَّقت بهم ، وَالثَّالِث: شغّبت النَّاس بترديد الْغَيْن ، وَالرَّابِع: شغبت بِالتَّخْفِيفِ ، وَمَعْنَاهَا: فرقتهم ، وَالْخَامِس: شغبت ،أَي: أوجبت الشغب وَالِاخْتِلَاف، وَالسَّادِس: أَن هَذَا الْأَمر تفشغ أَي كثر" [2]. وفوق ما تقدم فقد فسر المحدِّثون الحرفَ بأنَّ المرادَ منه المشاغبةُ وتهييجُ الشر[3] فلا سبيل إلى تغليط المحدِّثين فى رواية الغين ، وقد وردت فى الصحيحين ،ولها وجه فى العربية .

(صدق)

جاء فى الإصلاح :"وفي حديثِهِ في الكتابِ الذي كَتَبَهُ أبو بَكْرٍ(رضى الله تعالى عنه) أَنَّهُ قالَ: (ولا يُؤخذ في الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ ، ولا ذاتُ عَوارٍ ، ولا تَيْسٌ إلا أنْ يشاءَ المصَدِّقُ) . عامَّةُ الرواةِ والمُحَدِّثونَ يقولون: المُصَدِّق، بكسر الدالِ، يريدون : العامِلَ الذي يأخذُ الصَّدقَاتِ. ومعناه: إلا أنْ يرى العاملُ في أَخْذِهِ حَظّاً لأَهْلِ الصدقةِ ، فيأخذ ذلكَ على النّظَرِ لهم. وأخبرني الْحَسَنُ بنُ

---

(١) غريب الحديث لابن سلام ٢١٤/٤

(٢) غريب الحديث لابن الجوزى ٥٤٨/١ ، تحقيق: الدكتور عبد المعطى أمين القلعجى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ – ١٩٨٥ .

(٣) " شغبت النَّاس : أَي أوجبت الشغب وَالِاخْتِلَاف بَينهم والفرقة ، والشغب: هيجان الشَّرّ والمنازعة" تفسير غريب ما فى الصحيحين ١٥٦/١ ، مكتبة السنة ، القاهرة ، مصر ،الطبعة الأولى، ١٤١٥ – ١٩٩٥م .

صالح عن ابن المُنْذِرِ قالَ : كانَ أبو عُبيد يُنكرُ قولَهُ: إلا أنْ يشاءَ المُصَدِّقُ، يقولُ: هكذا يقولُ المُحَدِّثون، وأنا أُراهُ: المصدق، يعني ربّ الماشية" [1]. قصر الخطابى -هنا- (المصدق) على معنى واحد وهو عامل الصدقة [2]، بينما ذكر الإمام الشافعى أن السياق يحتمل المعنيين ، فيجوز أن يكون المرادُ ربَّ المال ، ويجوز أن يكون المرادُ عاملَ الصدقات " قَالَ الشَّافِعِي هُوَ خِطَابٌ لِلْمَالِكِ مِنْ جِهَةٍ ، وَلِلسَّاعِي مِنْ جِهَةٍ ، فَأَمَرَ كُلَّ وَاحِدٍ ألا يُحْدِثَ شَيْئًا مِنَ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ. فَرَبُّ الْمَالِ يَخْشَى أَنْ تَكْثُرَ الصَّدَقَةُ فَيَجْمَعُ أَوْ يُفَرِّقُ لِتَقِلَّ . وَالسَّاعِي يَخْشَى أَنْ تَقِلَّ الصَّدَقَةُ فَيَجْمَعُ أَوْ يُفَرِّقُ لِتَكْثُرَ فَمَعْنَى قَوْلِهِ : خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ أَيْ : خَشْيَةَ أَنْ تَكْثُرَ الصَّدَقَةُ ، أَوْ خَشْيَةَ أَنْ تَقِلَّ الصَّدَقَةُ ، فَلَمَّا كَانَ مُحْتَمِلًا لِلْأَمْرَيْنِ لَمْ يَكُنِ الْحَمْلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِأَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فَحُمِلَ عَلَيْهِمَا مَعاً ، لَكِنِ الْأَظْهَرُ حَمْلُهُ عَلَى الْمَالِكِ " [3]. بل إن بعضهم رجح أن المراد من (المصدق) هو صاحب

---

(١) الإصلاح ، ص٤٠

(٢) جاء فى معالم السنن :"وقوله إلا أن يشاء المصدق، فيه دلالة على أن له (أى عامل الزكاة) الاجتهاد ، لأن يدَهُ كيدِ المساكين ، وهو بمنزلة الوكيل لهم ، ألا ترى أنه يأخذ أجرته من مالهم ، وإنما لا يأخذ ذات العوار ما دام في المال شيء سليم لا عيب فيه ، فإن كان المال كله معيباً فإنه يأخذ واحداً من أوسطه ، وهو قول الشافعي، وقال: إذا وجب في خمس من إبله شاة وكلها معيبة فطلب أن يؤخذ منه واحد منها أخذ ، وإن لم يبلغ قيمته قيمة شاة ، وقال مالك يكلف أن يأتي بصحيحة ولا يؤخذ منه مريض، وتيس الغنم يريد به فحل الغنم، وقد زعم بعض الناس أن تيس الغنم إنما لا يؤخذ من قبل الفضيلة ،وليس الأمر كذلك ، وإنما لا يؤخذ ، لنقصه وفساد لحمه.وكان أبو عبيد يرويه إلا أن يشاء المصدَّق ، بفتح الدال يريد صاحب الماشية ، وقد خالفه عامة الرواة في ذلك فقالوا إلاّ أن يشاء المصدِّق مكسورة الدال أي العامل " معالم السنن للخطابى ٢٦/٢ ،وقارن بالنهاية لابن الأثير ١٨/٣ ، واللسان (ص د ق) ١٩٧/١٠

(٣) حاشية السيوطى على سنن النسائى ٢٢/٥، ونيل الأوطار للشوكانى١٥٤/٤

المال. جاء فى النهاية :" وَقَالَ أَبُو مُوسَى: الرِّوَايَةُ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَالدَّالِ مَعاً، وَكَسْرِ الدَّالِ، وَهُوَ صاحبُ المالِ. وأصلُه : المُتَصَدِّق ، فأدْغمت التَّاءُ فِي الصَّادِ. والاسْتِثناءُ فِي التَيس خاصَّة، فَإِنَّ الهرِمة وَذَات العُوار لَا يَجُوزُ أخذُهما فِي الصَّدَقَة ، إِلَّا أَنْ يكونَ المالُ كلُّه كَذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِهم. وَهَذَا إِنَّمَا يتَّجه إِذَا كَانَ الغَرضُ مِنَ الْحَدِيثِ النَّهي عَنْ أخْذِ التَّيس ، لِأَنَّهُ فَحْلُ المعز، وَقَدْ نُهِى عَنْ أخذِ الْفَحْلِ فِي الصَّدَقَة ، لِأَنَّهُ مُضِرٌّ بِرَبِّ المالِ، لِأَنَّهُ يَعزُّ عَلَيْهِ، إِلاَّ أَنْ يسْمَح بِهِ فيُؤْخَذ [1] .

(عقر)

جاء فى الإصلاح :" وفي قصّة صفيّة بنت حُيَىّ ، رضى الله تعالى عنها، حينَ قيل للنبى صلّى الله عليه وسلم، يوم النّفر: إنها قد حاضَتْ، فقالَ: (عَقْرَى حَلْقَى، ما أُراها إلا حابِستَنَا) . أكثرُ المحدِّثين يقولون: عَقْرَى حَلْقَى، على وزنِ غَضْبَى وعَطْشَى. قال أبو عُبَيْد: ، على معنى الدعاء. معناهُ: عَقَرَها اللهُ-تعالى- وحَلَقَها. فقولُهُ: عَقَرَها، يعني عَقَرَ جَسَدَها، وحَلَقها: أصابَها بوجعٍ في حَلْقِها" [2] .

كأن الإمام الخطابى يرى أن الصواب ما ذهب إليه أبو عبيد ، لا سيما وقد قال : وإنَّما هو عَقْراً حَلْقاً . والواقع أن قولهم (عقرى حلقى) صحيح مشهور ، جاء فى شرح النووى على مسلم :"وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَقْرَى حَلْقَى) فَهَكَذَا يَرْوِيهِ الْمُحَدِّثُونَ بِالْأَلِفِ الَّتِي هِيَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَيَكْتُبُونَهُ بِالْيَاءِ وَلَا يُنَوِّنُونَهُ ، وَهَكَذَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ لَا يُحْصَوْنَ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ عَنْ رِوَايَةِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَهُوَ صَحِيحٌ فَصِيحٌ " [3].

---

(١) النهاية لابن الأثير ١٨/٣ ، واللسان (ص د ق) ١٩٧/١٠

(٢) الإصلاح ، ص٥٣ ، وغريب الحديث لابن سلام ، ص٩٤/٢

(٣) شرح النووى على مسلم ١٥٣/٨

قَوْلُهُ: "فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَتَحْتَهُ هَوَاءٌ" فَإِنَّ قَوْماً زَادُوا فِيهِ "مَا" فَقَالُوا: "مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ"، اسْتِيحَاشاً مِنْ أَنْ يَكُونَ فَوْقَهُ هَوَاءٌ، وَتَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَيَكُونَ بَيْنَهُمَا -وَالرِّوَايَةُ هِيَ الْأَوْلَى، وَالْوَحْشَةُ لَا تَزُولُ بِزِيَادَةِ "مَا" لِأَنَّ "فَوْقَ" و"تَحت" باقيان، وَالله أعلم [1] . "وَقَالَ ابْنُ الأَثير: مَعْنَى قَوْلِهِ فِي عَمى مقصورٌ ليسَ مَعَه شيءٌ، قَالَ: وَلَا بُدَّ فِي قَوْلِهِ أَين كَانَ رَبُّنَا مِنْ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ ،كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ) [2] ، وَنَحْوِهِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَين كَانَ عَرْشُ رَبِّنَا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْماءِ [3].

(قذف)

جاء فى الإصلاح :"وفي حديثٍ آخر: (أنَّ ابنَ عُمَر كانَ لا يُصلِّى فى مَسْجدٍ فيه قِذافٌ) . قالَ الأصمعى: إنّما هي قُذَفٌ، واحدتُها: قُذْفَة، وهي الشُّرَفُ، والقُذُفاتُ: رؤوسُ الجبالِ" [4].

لقد أشار الزمخشرى إلى أن للكلمة نظائرَ فى العربية ، وأن الروايةَ صحيحةٌ ، جاء فى الفائق للزمخشرى أن " ابْن عمر - رَضِى الله تَعَالَى عَنْهُمَا- كَانَ لايصلى فِي مَسْجِد فِيهِ قذاف. هِيَ جمع قُذْفة وَهِي الشُّرْفة ، نظيرها فِي الْجمع على فعال : نقرة ونقار ، وبرمة وبرام، وجفرة وجفار، وبرقة وبراق. ذكرهن سِيبَوَيْه. وَعَن الْأَصْمَعِي: إِنَّمَا هِيَ قُذَفٌ. وَإِذا صحت الرِّوَايَة مَعَ وجود النظير فِي الْعَرَبيَّة فقد انسد بَاب الرَّد" [5] وقد آثر ابن الأثير

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، ص٣٢٣ ، المكتب الإسلامى ، مؤسسة الإشراق ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

(٢) البقرة : الآية ٢١٠

(٣) اللسان (عمى) ١٥/١٠٠

(٤) الإصلاح ، ص٧٣

(٥) الفائق للزمخشرى ٣/١٦٩

(القِذَاف) على (قُذَف) لِصِحَّة الرِّوَايَةِ ووجُود النَّظير [1] . بل إن للكلمة جموعاً أخرى ذكرها صاحب القاموس ، حيث قال :"والقُذْفَةُ، بالضم: الشُّرْفَةُ، أو ما أشْرَفَ من رُؤوسِ الجِبالِ، ج: كَبِرامٍ وغُرَفٍ وكُتُبٍ وقُرُباتٍ. و"كان ابنُ عُمَرَ لا يُصَلِّي في مَسْجِدٍ فيه قِذافٌ"، وقولُ الأَصْمَعِي: إنما هو قُذَفٌ، ليس بشيءٍ" [2] . ومن ثم ينبغي قبول (القِذَاف) وعدم نكرانها، لصحة الرواية ووجود النظير ، على نحو ما أشار ابن الأثير سلفاً .

(مذى)

جاء في الإصلاح:"وحديثُهُ -صلّى الله عليه وسلم- الذي يرويه على، رضى الله -تعالى- عنه، في (المَذْي) . العامةُ يقولونَ: المَذِيّ، مكسورةُ الذالِ مُثَقّلة الياء . وإنّما هو المَذْىُ، ساكنةُ الذّالِ، وهو ما يخرجُ من قُبُلِ الإنسانِ عندَ نشاطٍ، أو مُلاعبةِ أَهْلٍ أو نحوهما" [3]. ولعله تأثر بقول أبي عبيدة :" المَنيّ وَحْدَهُ مُشَدَّدٌ، والمَذْىُ والوَدْىُ مُخَفَّفَان" [4] . إلا أن في الحرف وجهاً آخرَ مشهوراً [5] نصَّ عليه طائفةٌ من المحدِّثين وأهل اللغة ، أما المحدِّثون فقد جاء في شرح النووى على مسلم:" فِي الْمَذْى لُغَاتٌ :مَذْىٌ بفتح الميم وإسكان الذال، ومَذِيّ بكسر الذال وتشديد الياء، ومَذِى بكسر الذال وتخفيف الياء، فالأوليان مشهورتان ، أولاهما أَفْصَحُهُمَا

---

(١) النهاية ٤ / ٣٠ ، واللسان (ق ذ ف) ٢٧٨/٩

(٢) القاموس المحيط (ق ذ ف) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .

(٣) الإصلاح ، ص٢٣

(٤) التهذيب ٢٤/١٥(م ذ ى) ، واللسان ٢٧٤/١٥(م ذ ى)

(٥) وهناك وجهٌ ثالثٌ غيرُ مشهورٍ وهو (المذِى) بكسر الذال وتخفيف الياء . شرح النووى على مسلم ٢١٣/٣

وَأَشْهَرُهُمَا ، وَالثَّالِثَةُ حَكَاهَا أَبُو عَمْرو الزَّاهِدُ عن بن الاعرابى"[1] . وأما اللغويون فقد روى أبو عبيد عن الأموى: " مَذيت وأمذيتُ، وَهُوَ المَذِىّ، مشدّد، وَغيره يُخَفِّف" [2] . وَقَالَ ابْن الأَعْرابى: هُوَ الوَذِىّ والوَدِىّ، وَقد وَذى وأَوْذَى ووَذَّى، وَهُوَ المَنَىّ والمَنْى"[3] . وَحَكَى الْجَوْهَرِى عَنِ الأَصمعى: المَذِىّ والوَدِىّ والمَنِىّ مُشَدَّدَاتٌ... والمَذْىُ أَرق مَا يَكُونُ مِنَ النُّطْفَةِ. وَقَالَ عَلِىّ بْنُ حَمْزَةَ: المَذِىّ، مُشَدَّدٌ، اسْمُ الماءِ، وَالتَّخْفِيفُ مَصْدَرُ مَذَى" [4] .

(مرى)

جاء فى الإصلاح :"ومن هذا الباب [5] في حديثِ الذَّكاةِ: (امْرِ الدَّمَ بما شِئْتَ) . من قولك: مراهُ يَمْريه مَرْياً ، إذا أسالَهُ. ومَرَيْتُ عيني في البكاء، ومَرَيْتُ الناقةَ إذا حلبتَها، وناقةٌ مَريةٌ. وأصحابُ الحديثِ يقولون: أَمِرَّ الدَّمَ، مشَدَّدة الراء ، يجعلونه من الإمرارِ، وهو غَلَطٌ، والصوابُ ما قلتُهُ لكَ" [6].

وقد سار على دربه التُّورِبِشْتِى قائلاً:" يَلْحَنُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذَا اللَّفْظِ، وَيُشَدِّدُونَ الرَّاءَ وَيُحَرِّكُونَ الْمِيمَ ظَناً مِنْهُمْ أَنَّهُ مِن الإِمْرَارِ، وَلَيْسَ بِقَوِيمٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ مِنْ مَرَى يَمْرِي إِذَا مَسَحَ الضَّرْعَ لِيَدِرَّ، وَالْمَعْنَى اسْتِخْرَاجُ الدَّمِ وَسَيْلُهُ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الْخَطَّابِيِّ [7].

---

(١) شرح النووى على مسلم ٢١٣/٣ ، وقارن بفتح البارى لابن حجر ٣٩٧/١

(٢) التهذيب ٢٤/١٥(م ذى) ، والصحاح (م ذ ى)

(٣) التهذيب ٢٤/١٥(م ذ ى) .

(٤) اللسان ٢٧٤/١٥(م ذ ى) .

(٥) يريد باب تثقيل ما سبيله التخفيف .

(٦) الإصلاح ، ص٣٧

(٧) مرقاة المفاتيح ٢٦٥٢/٦

وأود أن أقدم بين يدى القارئ الرواياتِ الواردةَ فى هذا الحرف . جاء فى عمدة القارى :" فَيكون الْجَمِيع بِرِوَايَة أبي عبيد خمس رِوَايَات. بَيَان ذَلِك: أَن الأولى: أمرر من الإمرار، وَالثَّانِيَة: امر من المير، أجوف يائي، وَالثَّالِثَة: أنهر، من الإنهار، وَالرَّابِعَة: أهرق، من الإهراق. وَأَصله: أرق من الإراقة، وَالْهَاء زَائِدَة. وَالْخَامِسَة: من المرى، نَاقص يائى"(١) . والرائى يدرك أنه قد ذكر روايةَ الإمرارِ فى مقدِّمة الروايات ، أضف إلى ذلك ما يبيحه قانون الإدغام من إدخال الراء فى الراء ، وعليه فلا غلط فى قول المحدِّثين: (أمِرّ الدم) .

وقد ورد الفعل بِرَاءَينِ مُظْهَرَتَيْنِ بِغَيْرِ إِدْغَامٍ فى روايتين إحداهما فى كتاب أبى داوود ، والأخرى إحدى روايات النسائى (٢) . ولا مانع من أن يكون المراد الإمرار ، أى: اجعل الدم يمر ، ثم أدغمت الراء فى الراء ، وهذا ما جاء فى النهاية ، قال ابن الأثير :" وَقَدْ جَاءَ فِي سنَنِ أَبِى دَاوُدَ والنَّسائى (أَمْرِر) بِرَاءَيْنِ مُظْهَرَتَيْن. وَمَعْنَاهُ اجْعل الدَّم يَمُرُّ: أَيْ يَذْهَبُ، فَعَلَى هَذَا مَنْ رواهُ مُشَدَّد الرَّاء يَكُونُ قَدْ أَدْغَمَ، وَلَيْسَ بِغَلَطٍ"(٣) . بل لقد نصَّ الهروى على أن هناك روايةً بالإدغام ، قال :" الْإِمْرَارِ بِالْفَكِّ، وَفِى نُسْخَةٍ أَمِرَّ بِالْإِدْغَامِ وَهُوَ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا" (٤).

(نعم)

جاء فى الإصلاح :"قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (مِنْ تَوَضَّأَ للجُمعةِ فبِها ونِعْمَتْ) : مكسورة النونِ ساكنة العينِ والتاء، أي نِعْمت الخلّة ، والعَوامُّ

---

(١) عمدة القارى ٤٩/١٣

(٢) مرقاة المفاتيح ٢٦٥٢/٦

(٣) النهاية ٣٢٢/٤ ، وقارن بنيل الأوطار للشوكانى ١٦٠/٨، تحقيق: عصام الدين الصبابطي ، دار الحديث، مصر ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

(٤) مرقاة المفاتيح ٢٦٥٢/٦

يروونَهُ: ونَعِمَتْ، يفتحونَ النونَ ويكسرونَ العينَ، وليسَ بالوجْهِ. ورواهُ بعضهم: و نَعِمْتَ، أي نَعَمَكَ اللهُ –تعالى–" [1] . وكلام الخطابى هنا يثير تساؤلاً ، مؤداه :كيف يُحْكَم على (نَعِم) بأنه من قولِ العامَّةِ ، وهو الأصل الذى تفرَّعَ عنه (نِعِم) ، سيراً على ظاهرة الإتباع الحركى، ثم لك أن تسكن العين تخفيفاً فتقول (نِعْم) ، يدعم ماسبق ما جاء فى الصحاح :" وفيها أربع لغات: نَعِمَ بفتح أوَّله وكسر ثانيه، ثم تقول نِعِم فتُتبع الكسرة الكسرة، ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول نِعْمَ بكسر النون وسكون العين، ولك أن تطرح الكسرة من الثاني وتترك الأول مفتوحاً فتقول نَعْمَ الرجل بفتح النون وسكون العين" [2] .

وفى المحكم تصريح بأصالته وإن قل استعماله ،جاء فيه :" وَقَالُوا: نَعِمَ الْقَوْم كَقَوْلِك: نِعْمَ الْقَوْم. قَالَ طرفَة:

مَا أَقَلَّتْ قَدَماى إِنَّهُمُ ... نَعِمَ الساعون فِي الْأَمر المُبِرّ

هَكَذَا أنشدوه (نَعِمَ) بِفَتْح النُّون وَكسر الْعين ،جَاءُوا بِهِ على الأَصْل، وَإِن لم يكثر اسْتِعْمَاله عَلَيْهِ، وَقد روى (نِعِمَ) بكسرتين على الإتباع [3].

فضلاً عن أن فتح النون وكسر العين قراءةٌ سبعيةٌ قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي [4]. فكيف يتسنى ردُّها ونِسْبَتُهَا إلى العامَّة ، جاء فى الحجة لابن خالويه :"قَوْله تَعَالَى (فَنعما هِيَ) يُقْرَأ هَا هُنَا وَفِي النِّسَاء[5] بِكَسْر النُّون وَالْعين ،وبفتح النُّون وَكسر الْعين ، وبكسر النُّون وَإِسْكَان الْعين ، فالحجة

---

(١) الإصلاح، ص٤،٥

(٢) الصحاح (ن ع م) ، وقارن بمرقاة المفاتيح للهروى ٤٨٨/٢ ، دار الفكر، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٣) المحكم (ن ع م) ١٩٩/٢

(٤) معانى القراءات للأزهرى٢٢٨/١، مركز البحوث في كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .

(٥) يريد قولَ الله تعالى :(إن الله نِعِمَّا يعظكم به) النساء : الآية٥٨

لمن كسر النُّون أنه قربهَا من الْعين ليُوَافق بهَا لفظ أُخْتهَا (بئس) لِأَن هَذِه فِي الْمَدْح كهذه فِي الذَّم ، وَالْحجَّة لمن فتح النُّون وَكسر الْعين أنه أَتَى بِلَفْظ الْكَلِمَة على الأَصْل ، لِأَن أَصلهمَا نعم وَبئسَ ، وَالْحجَّة لمن أسكن الْعين وَجمع بَين ساكنين فَاحْتمل ذَلِك لِأَنَّهُ جعل نعم وَمَا كلمة وَاحِدَة فخففها بإسكان ، وَلَا خلف فِي تَشْدِيد الْمِيم " [1] .

(نعى)

جاء في الإصلاح :"ومن ذلك حديثُهُ الآخر: (لما أتاهم نَعِيّ جَعْفَر قالَ رسول اللهِ صلّى الله عليه وسلّم: اصنعوا لآلِ جَعْفَر طعاماً) . النّعِيُّ، بتشديدِ الياءِ: الاسمُ. فأمَّا النّعْى فمصدرُ نَعَيْتُ الميِّتَ أنعاهُ" [2] . وقد ذكر فى ذاتِ الصفحةِ وفى الحديث المتقدم على هذا الحديث قولَهُ :" ومما يجبُ أنْ يُثَقّلَ وهم يخفِّفُونَهُ قولُ النبى، صلّى الله عليه وسلّم: (العارِيَّةُ مؤدَّاةٌ) . مشدَّدة الياء، ويُجمعُ على العوارِىّ، مشدَّدة كذلك. وهي اللغةُ العاليةُ. وقد يُقالُ أيضاً: هذه عاريَّة وعَارَة" . فكأن (النعى) واجبة التثقيل ، وهذا كلامٌ فيه نَظَر ، فالمحدِّثون يرون أن المراد أنه لما جاء خبر موته ، على نحو ما ورد فى مرقاة المفاتيح [3] وتحفة الأحوذى [1] وغيرهما ، والنعْى بسكون العين:

---

(١) الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ، ص١٠٢، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠١ هـ .

(٢) الإصلاح ، ص٣٥

(٣) (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَر) أَيِ: ابْنِ أَبِى طَالِبٍ. (قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعِيُّ جَعْفَر) بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ أَيْ: خَبَرُ مَوْتِهِ بِمُؤْتَةَ، وَهِيَ مَوْقِعٌ عِنْدَ تَبُوكَ سَنَةَ ثَمَانٍ، وَفِي نُسْخَةٍ: بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، قِيلَ: النَّعْى وَالنَّعِىّ: الْإِخْبَارُ بِالْمَوْتِ، وَالنَّعْى أَيْضًا النَّاعِى، وَفِي الْقَامُوسِ: نَعَاهُ لَهُ نَعْواً وَنَعياً أَخْبَرَهُ بِمَوْتِهِ، وَالنَّعِىّ كَغَنِىّ : النَّاعِى وَالْمَنْعِىّ. (قَالَ النَّبِى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،أَيْ: لِأَهْلِ بَيْتِ النُّبُوَّةِ: (اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَر طَعَاماً) مرقاة المفاتيح ٣/١٢٤١.

هو ما يُعَبَّرُ به عن هذا المعنى، فلا شفيعَ له فى تخطئة المحدِّثين فى هذا الحرف ، وإن كان لا ضير من إرادة مجىء الناعى . وفضلاً عمَّا تقدم فقد ذكر ابن دريد فى الجمهرة أن (النَّعْى) و(النَّعِى) بمعنى واحد ، ففى الجمهرة :" والنّعْى: مصدر نَعَيْتُ الرجلَ أنعاهُ نَعْياً، إذا خبّرتَ عَن مَوته ، والنّعْى والنَّعِىّ بِمَعْنى وَاحِد" [٢] . وفى اللسان :"والنَّعْىُ: خَبَر الْمَوْتِ، وَكَذَلِكَ النَّعِىُّ. قَالَ ابْنُ سِيدَه: والنَّعْى والنَّعِىُّ، بِوَزْنِ فَعيل، نِداء الدَّاعِى [٣].

(ها)

جاء فى الإصلاح :"قولُهُ صلّى الله عليه وسلّم: (الذَّهَبُ بالذَّهَبِ رِباً إلا هاءَ وهاءَ) ممدودان. والعامَّةُ تَرْويه: هَا وهَا، مَقْصُورَيْن . ومعنى هاء: خُذْ. يُقالُ للرجلِ: هاءَ، وللمرأة: هائِي، وللاثنين من الرجال والنساءِ : هاؤُما، وللرجالِ: هاؤُمْ، وللنساءِ: هاؤُنَّ. وهذا يُستعملُ في الأَمرِ ولا يُستعملُ في النهى. فإذا قُلتَ: هاك ، قَصَرْتَ، وإذا حَذَفْتَ الكافَ مَدَدْتَ، فكانت المدَّةُ بدلاً من كافِ المخاطبةِ"[٤] . وقول الإمام الخطابى : والعامة ترويه : ها وها مقصورين إشارة إلى عدم وروده على ألسنة الفصحاء ، وهذا أمر يحتاج إلى نظر .جاء فى العين :" ها بمعنى: خُذْ، فيه لغاتٌ للعرب معروفةٌ، ويُقال: ها يا رجلُ" [٥]. وفى الجمهرة :" وَتقول: هَا يَا رجل بِغَيْر همز إِذا ناولته الشَّيْء"[٦] وفى النهاية :" وَفِيهَا لُغَاتٌ أُخْرَى . وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ لِأَبِى

---

(١) "قوله (لما جاء نعى جعفر) أي بن أَبِى طَالِبٍ أَيْ خَبَرُ مَوْتِهِ بِمُؤْتَةَ " تحفة الأحوذى للمباركفورى ٦٦/٤ ، دار الكتب العلمية – بيروت .

(٢) الجمهرة ٩٥٦/٢

(٣) اللسان (نعا) ٣٣٤/١٥

(٤) الإصلاح ، ص ٤٥

(٥) العين (هاء) ١٠٢/٤

(٦) الجمهرة (ها) ٢٥١/١

مُوسَى «هَا، وَإِلَّا جَعَلْتُك عِظَةً» أَيْ هَاتِ مَن يَشْهَدُ لَك عَلَى قَوْلِك" [1]. "

قلت: فَهَذِهِ جميعُ مَا جَاءَ من اللُّغات فِي (هَا) بِمَعْنى خُذْ . وَأما (هَا) مَقْصُورَة بِمَعْنى التَّنْبِيه فَإِن أَبَا الْهَيْثَم قَالَ: هَا تنبيهٌ تَفتتحُ العربُ بهَا الكلامَ بِلَا معنى سِوَى الِافْتِتَاح، تَقول: هَا ذَاك أَخُوك هَا إنّ ذَا أَخوك " [2]. إن اللغة الأعلى فى هذا الحرف (هاء) بالمد ، لورود القرآن الكريم بها ، إلا أن لغةَ القصرِ واردةٌ ، وإن كانت الأقل . إلا أن قلتها لا تُعَدُّ سبباً فى ردِّها ونِسْبَتها إلى العامة .وقد نص صاحب تصحيح التصحيف على أن (هاء) بالمد أصوب مما يدلُّ على أنَّ غيرَهَا صواب ، فعبارتُهُ أكثرُ لُطْفاً من عبارة الإمام الخطابى ، جاء فى التصحيح :" والأصوب هاءَ وهاءَ، بالمدّ، وهي لغة القرآن، قال تعالى : (هاؤُمُ اقْرَءوا كِتابِيَهْ) [3] .

---

(١) النهاية ٢٣٧/٥ ، واللسان ٤٨٣/١٥

(٢) التهذيب(هاء) ٢٥٣/٦

(٣) تصحيح التصحيف للصفدى ، ص٥٦٨ ، وهى جزء من الآية١٩ من سورة الحاقة

الخاتمة

بعد البحث والتنقيب فى مسألة لحن المحدِّثين بان لنا أمور واتضحت حقائق ، منها :

– ينبغى على الباحث أن يتثبَّت من النصوص ، ولو كانت موغلةً فى العراقةِ والقدمِ ، حتى يصلَ إلى الحقيقةِ التى هى مأربُ كلِّ عالمٍ وباحث .

– كم من كلماتٍ حديثية نُسِبَ إليها اللَّحن وهى منه بَرَاء ، إما لورودها فى صحيحِ اللغةِ ، أو لخضوعها لقوانينِ العربيةِ ، مع اتساقها مع المعنى وتوائمها مع السياق ، وقد مرَّتْ سِيَاقَةُ الأمثلة على ذلك فى تضاعيف البحث .

– نَسَبَ الإمامُ الخطابىُّ كثيراً من الكلمات إلى العامَّة وهى فصيحة لا عِوج فيها ، وليست من كلام العامة فى شىء ، ومن ذلك حديث (لا صيام لمن لم يبت الصيام من الليل) ذكر الخطابى أن العامة يقولون "يُبِتّ" مضمومة الياءِ . وبالرجوع إلى المعجمات تبين ورود هذه اللغة ، فهى لغة فصيحة من الفعل أبتّ ، وقد أشار إليها الفراء . جاء فى اللسان : وَقَالَ الفراءُ: هُمَا لُغَتَانِ، يُقَالُ بَتَتُّ عَلَيْهِ القضاءَ، وأَبْتَتُّه عَلَيْهِ، أَي قَطَعْتُه. وجعله مِنَ الجَزْم والقَطْع بالنية ، وَمَعْنَاهُ: لَا صِيامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوِه قَبْلَ الْفَجْرِ فى الوقت الذى لا صيام فيه [1] .وقد مر إيضاح هذا و ما كان على شاكلته .

– ما أعظم تراث العربية ، ذلك المعين الذى لا يَنْضب ، مهما نهل من المغترفون ، لذا أدعو محبى اللغةِ ، الشغوفين بسحرها إلى خوض غمارها، وإبراز مكنونها ، دفاعاً عن الدين ، وانتماءً للهُوِيَّةِ العربيةِ العريقة .

وبعد .. فما كان من توفيق فمردُّه إلى الله وحده لا شريك له ، وما كان من زلَلٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ فمنى ومن الشيطان .وفى الختام أدعو

---

(1) لسان العرب ٧/٢ بتصرف ، وقارن بالمغرب فى ترتيب المعرب، ص ٣٣

الله – تعالى– قائلاً : ربِّ اغْفر وارْحم ، وتجاوزْ عمَّا تعلم ، فإنك أنت الأعزُّ الأكرمُ .

فهرس المراجع

- الإتباع والمزاوجة ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازى، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: كمال مصطفى ، الناشر: مكتبة الخانجى ، القاهرة.
- إصلاح غلط المحدثين ، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى المعروف بالخطابى (المتوفى: ٣٨٨هـ) المحقق: د. محمد علي عبد الكريم الرديني ، الناشر: دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧
- الأفعال ، المؤلف: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ) الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدى (المتوفى: ١٢٠٥هـ) ، المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية .
- تاج اللغة وصحاح العربية ، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابى (المتوفى: ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- تأويل مختلف الحديث ،المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى (المتوفى: ٢٧٦هـ) ، الناشر: المكتب الاسلامى - مؤسسة الإشراق ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: ١٣٥٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .
- تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبى بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه : أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، الناشر: دار طيبة .
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) ، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوى ، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- تفسير غريب ما في الصحيحين البخارى ومسلم ، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدى الميورقى الحَمِيدى أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ) ، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، الناشر: مكتبة السنة ، القاهرة ، مصر ،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ - ١٩٩٥م

- تهذيب اللغة ، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)المحقق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

- جمهرة اللغة ، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى (المتوفى: ٣٢١هـ)المحقق: رمزى منير بعلبكى ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م .

- حاشية السندي على سنن النسائى (مطبوع السنن) ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبى بكر، جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

- الحجة في القراءات السبع ، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق - بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ .

- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبى بكر، جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١هـ) حقق أصله، وعلق عليه: أبو إسحاق الحوينى الأثرى ، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية - الخبر ،الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

- ديوان الأدب ، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابى، (المتوفى: ٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور : أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور : إبراهيم أنيس ، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

- الزاهر في معاني كلمات الناس ، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنبارى (المتوفى: ٣٢٨هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢ .

- سير أعلام النبلاء ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الحديث- القاهرة ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكرى الحنبلى، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط ، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- شرح الزرقانى على موطأ الإمام مالك ، المؤلف: محمد بن عبد الباقى بن يوسف الزرقانى المصرى الأزهرى، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- شرح صحيح البخارى لابن بطال ، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) تحقيق: أبى تميم ياسر بن إبراهيم ، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- طلبة الطلبة، المؤلف: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (المتوفى: ٥٣٧هـ) ،الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد ١٣١١هـ .
- عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- العين ، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدى المخزومى، د إبراهيم السامرائى، الناشر: دار ومكتبة الهلال .
- غريب الحديث ، المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادى (المتوفى: ٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- غريب الحديث ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، المحقق: الدكتور عبد المعطى أمين القلعجى ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

- الفائق في غريب الحديث والأثر ، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشرى جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) المحقق: على محمد البجاوى -محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار المعرفة - لبنان ، الطبعة الثانية
- فتح البارى شرح صحيح البخارى ، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقى ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادى ثم المناوى القاهرى (المتوفى: ١٠٣١هـ) ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦ ، مع الكتاب: تعليقات يسيرة لماجد الحموي .
- القاموس المحيط ، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسى ، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- كشف المشكل من حديث الصحيحين ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزى (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، المحقق: علي حسين البواب ، الناشر: دار الوطن - الرياض .
- لسان العرب ، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم ، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] ، المحقق: عبد الحميد هنداوى ،الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح) ، المؤلف: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفى محيى الدين، أبو عبد الله

الكافِيَجي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ، المحقق: علي زوين الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ .
– مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، المؤلف: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان اليافعى (المتوفى: ٧٦٨هـ) ، وضع حواشيه: خليل المنصور ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
– مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروى القارى (المتوفى: ١٠١٤هـ) ، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومى ثم الحموى، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) ، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت .
– معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود ، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى المعروف بالخطابى (المتوفى: ٣٨٨هـ) ، الناشر: المطبعة العلمية – حلب .
– معانى القراءات للأزهرى ، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .
– معانى القرآن وإعرابه ، المؤلف: إبراهيم بن السرى بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) ، الناشر: عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
– المغرب فى ترتيب المعرب ، المؤلف: ناصر بن عبد السيد أبى المكارم بن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمى المُطَرِّزِى (المتوفى: ٦١٠هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربى .
– مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينى الرازى، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزى (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف: أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووى (المتوفى: ٦٧٦هـ) ، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ .
- منهج النقد في علوم الحديث ، المؤلف: نور الدين محمد عتر الحلبى الناشر: دار الفكر ، دمشق، سورية ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيبانى الجزرى ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحى ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- نيل الأوطار ، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى (المتوفى: ١٢٥٠هـ) ، تحقيق: عصام الدين الصبابطي ، الناشر: دار الحديث، مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكى الإربلى (المتوفى: ٦٨١هـ) ، المحقق: إحسان عباس ، الناشر: دار صادر - بيروت .
- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر ، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادى ثم المناوى القاهرى (المتوفى: ١٠٣١هـ) ، المحقق: المرتضى الزين أحمد ، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م .